

### الأعلام المعدولة

#### آراء النحاة :

معنى العدل : هو تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي بشرط ألا يكون التحويل لقلب أو تخفيف أو لإلحاق، أو لزيادة معنى. فليس من المعدول «يُس» ولا «فَخذُ» بسكون الخاء تخفيف «فَخذُ» بكسرها، ولا «كُوثر» بزيادة الواو، لإلحاق الكلمة بجعفر. ولا «رُجِيل» بالتصغير لإفادة معنى التحقير أو غيره.

والعدل هو العدول والانتقال من صورة إلى أخرى، ويترتب على هذا الانتقال تغيير في الحكم الإعرابي، ولعل هذا ما قصده سيبويه حين يقول «وأما عمر وزفر فإنما منعهم من صرفهما وأشباههما أنها ليسا كشيء مما ذكرناه وإنما هما محدودان من البناء الذي هو أولى بهما وهو بناؤهما في الأصل، فلما خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما وذلك نحو عامر وزافر»<sup>(١)</sup> اشترط في منع المعدول من الصرف العلمية والتكبير كما هو واضح في قوله : «ولا يجيء عمر وأشباهه محدوداً عن البناء الذي أولى به إلا وذلك البناء معرفة، كذلك جرى في هذا الكلامُ فإن قلت عمرٌ آخر صرفته لأنه نكرة فتحول عن موضع عامر معرفة، وإن حقرتة صرفته،

(١) سيبويه ١٤/٢ .

لأن فُعَيْلاً لا يقع في كلامهم محدوداً عن فُوَيْعِلٍ وأشباهه كما لم يقع فعل نكرة محدوداً عن عامر، فصار تحقيره كتحقير عمرو كما صارت نكرته كصرد وأشباهه»<sup>(١)</sup>.

ولم يمنع الاسم من الصرف إلا لاجتماع فرعين أو أكثر فيه، فمثلاً التعريف فرع من التنكير، والتأنيث فرع من التذكير، والزيادة فرع من التام وعدم الزيادة كما أن العجمة فرع من الأصل العربي، ومن هذه الفروع العدل فالعدل إذن فرع كما يقول الزجاج: «ومنها (أي ومن الفروع) عدل الاسم عن جهته، فإن العدل فرع أيضاً، لأن عدلك إياه عن أصله هي إزالة عن الأصل»<sup>(٢)</sup> وبناء على ذلك «فعامر هو الأصل» و«عَمَر» فرع عنه ولهذا جاء في الأصول لابن السراج: «ومعنى العدل أن يشتق من الاسم النكرة اسم، ويغير بناؤه، إما لإزالة معنى إلى معنى، وإما لأن يسمى به، فأما الذي عُدِلَ لإزالة معنى إلى معنى، فمثنى وثلاث ورباع وأحاد، فهذا عدل لفظ، ومعناه، عدل عن معنى اثنين إلى معنى اثنين وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى، وكذلك أحاد عُدِلَ عن لفظ واحد إلى لفظ أحاد، وعن معنى واحد إلى معنى واحد واحد، وسيبويه يذكر أنه لم ينصرف، لأنه معدول» وأنه صفة» ولو قال قائل: «إنه لم ينصرف، لأنه عدل في اللفظ والمعنى جميعاً وجعل ذلك لكان قولاً.

فأما ما عدل في حال التعريف فنحو: «عَمَر، وَزَفَر، وَقَثَم، عُدِلن عن عامر وزافر وقائم . . أما قولهم: يا فُسُقُ، فإنها أرادوا: يا فاسق، وقد ذكر

(١) سيبويه ٢ / ١٤ .

(٢) ما ينصرف ص ٥ .

في باب النداء، «وسَحَرَ إذا أردت سَحَرَ ليلتك فهو معدول عن الألف واللام»<sup>(١)</sup>.

وقد بيَّن لنا ابن السراج هنا معنى العدل وهو التحويل والانتقال من صورة إلى صورة، ثم بيَّن الغرض من هذا التحويل وهو إما إزالة معنى إلى معنى آخر، وإما لأن يسمى به. كما سنعرف ذلك إن شاء الله. وذكر في شرح «الكافية» أن العدل إخراج الاسم عن صيغته الأصلية بغير القلب لا للتخفيف ولا للإلحاق ولا للمعنى، فقولنا بغير القلب ليخرج نحو «أيس» في «ياس». وقولنا: ولا للتخفيف احتراز عن نحو «مقام ومقول» وفخذ وعنق» وقولنا «ولا للإلحاق» ليخرج نحو «كوثر» وقولنا «ولا للمعنى» ليخرج نحو «رجيل ورجال»<sup>(٢)</sup>.

والعدل فيه معنى الاشتقاق كما جاء في شرح المفصل لابن يعيش: «وأما العدل فهو اشتقاق اسم من اسم على طريق التغيير له نحو اشتقاق عمر من عامر. والمشتق فرع على المشتق منه»<sup>(٣)</sup>. ثم بيَّن الفرق بين العدل والاشتقاق «والفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذي ليس بعدل أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر أخذ من الأول كضارب من الضرب، فهذا ليس بعدل، ولا من الأسباب المانعة من الصرف، لأنه اشتق من الأصل بمعنى الفاعل، وهو غير معنى الأصل الذي هو الضرب، والعدل هو أن تريد لفظاً ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر، فيكون المسموع لفظاً، والمراد غيره، ولا يكون العدل في المعنى إنما يكون في اللفظ، ولذلك كان سبباً، لأنه

(١) الأصول ١٨٨/٢.

(٢) شرح الكافية ٤٠/١ - ٤١.

(٣) شرح المفصل ٦١/١ - ٦٢.

فرع على المعدول عنه، فعُمِّر علم معدول عن عامر علمًا أيضًا، وكذلك زُفر معدول عن زافر علمًا أيضًا، وفي الأعلام زافر، وإليه تنسب الزافرية، من زفر الحمل يزفره إذا حمّله، وقُثِم معدول عن قائم علمًا، وهو منقول من القائم وهو اسم الفاعل من قثم إذا أعطى كثيرًا، وزُحِل معدول عن زاحل سمي بذلك لسبعده، فهذه الأسماء كلها معدولة، ألا ترى أن ذلك ليس في أصول النكرات»<sup>(١)</sup>.

وجاء في الهمع: «العدل: وهو صرفك لفظًا أولى بالمسمى إلى آخر وهو فرع عن غيره، لأن أصل الاسم أن يكون محرّفًا عما يستحقه بالوضع لفظًا أو تقديرًا»<sup>(٢)</sup> فخروج الاسم عن الأصل الذي وضع له أدى إلى منعه من الصرف.

وذكر في الارتشاف أن: «العدل صرف لفظ أول بالمسمى إلى آخر فيمنع مع الصفة نحو: مثني وثلاث» هذا مذهب سيويه والخليل وذهب الأعلام إلى أنه لا تدخله التاء فضارع أحمر فلم ينصرف، فهو معدول عن أصله»<sup>(٣)</sup>.

إذن فالعدل انتقال من صورة إلى أخرى لفائدة، وهذا الانتقال هو انتقال من أصل إلى فرع أدى إلى خروجه من حكمه الإعرابي الأصلي وهو الإعراب المصحوب بالتنوين إلى إعراب فرعي وهو المجرد من التنوين، وقد وضح الأمر من خلال التعريفات التي أوردناها للنحاة.

(١) شرح المفصل ١/ ٦٢ .

(٢) الهمع ١/ ٢٥ .

(٣) الارتشاف ١/ ٩٣ .

جاء في شرح الكافية : ويعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كونه معدولاً، بخلاف العدل المقدر فإنه الذي يُصار إليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل، فإن عُمَرَ، مثلاً لو وجدناه منصرفاً لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كأدَد<sup>(١)</sup> وأما ثلاث ومثلث فقد قام دليل على أنها معدولان عن ثلاثة ثلاثة وذلك أنا وجدنا «ثلاث» و «ثلاثة وثلاثة» بمعنى واحد.

### فالعدل قسمان :

(١) تحقيقي: وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف بحيث لو صُرف هذا الاسم لم يكن صرفه عائقاً عن فهم ما فيه من العدل، وملاحظة وجوده كالعدل في : سَحَر، وأُخِر، ومثنى، فإن الدليل على العدل فيها ورود كل لفظ منها مسموعاً عن العرب بصيغة تخالف الصيغة الممنوعة من الصرف مع اتحاد المعنى في الصيغتين، «فسحر» بمعنى السحر، و«أخر» بمعنى آخر، و«مثنى» بمعنى اثنين اثنين وهكذا . فالذي دلَّ على أن كل واحد من هذه الألفاظ وأشباهاها معدول، ليس الصرف أو عدمه، وإنما هو وروده عن العرب بصيغة أخرى تخالف صيغته الممنوعة بعض المخالفة مع اتحاد معناه في الحالتين برغم هذه المخالفة.

(٢) تقديري : هو الذي يمنع فيه العلم من الصرف، سماعاً من العرب من غير أن يكون مع العلمية علة أخرى تنضم إليها في منع الصرف. فيقدر

(١) شرح الكافية ٤١ / ١ .

فيه العدل لثلاثا يكون المنع بالعلمية وحدها مثل : عُمر، زُفر . . فلو سُمع مصروفاً لم يحكم بعدله مثل : أدَد «وهو جد إحدى القبائل العربية وهذا النوع التقديري خاص بالأعلام ومنها عمر - زفر - جشم - جمع . . ولا دليل يدل عليه إلا منع العلم من الصرف وعدم وجود علة أخرى تنضم إلى العلمية في منع صرفه»<sup>(١)</sup>.

فائدة العدل: والحقيقة أن فائدة العدل بين طرفين طرف اللفظ وهي تخفيفه باختصاره، وطرف المعنى وهي استقرار العلمية فيه فمثلاً لما نقول: عمر، لم ينصرف الذهن لغير العلمية، بينما لما نقول عامر، فإنه يجوز أن يكون علماً لشخص ويجوز أيضاً أن يكون صفة من عمر يعمر فهو عامر.

فمن ناحية الاختصار أشار في شرح الكافية بقوله : «وفائدتها (والضمير هنا عائد إلى ثلاث ومثلث) تقسيم أمر ذي أجزاء على هذا العدد المعين، ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو : قرأت الكتاب جزءاً جزءاً، وجاءني القوم رجلاً رجلاً، وأبصرت العراق بلدًا بلدًا فكان القياس في باب العدد أيضاً التكرير عملاً بالاستقرار وإلحاقاً للفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب، فلما وجدت «ثلاث» غير مكرر لفظاً حُكم بأن أصله لفظ مكرر، . ولم يأت لفظ مكرر بمعنى «ثلاث» إلا «ثلاثة ثلاثة» فقليل إنه أصله»<sup>(٢)</sup>.

وجاء في «حاشية الصبان على الأشموني» قوله : «وذكر بعضهم لعدله

(١) النحو الوافي ٤ / ١٧١ .

(٢) شرح الكافية ١ / ٤١ .

فائدتين إحداهما : لفظية وهي التخفيف، والأخرى معنوية وهي تمحيض العلمية إذ لو قيل عامر لتوهم أنه صفة<sup>(١)</sup> إذن ما ذكر في شرح الكافية هو فائدة راجعة إلى الاختصار الحاصل في نحو مشى وثلاث ورباع، وهي فائدة لفظية، وما ذكر في حاشية الصبان هو فائدة راجعة إلى المعنى وهي استقرار العلمية وتمحيضها في نحو عمر وزفر بعد عدلها من عامر وزافر. وتلك فائدة معنوية إذ لو وردت صيغة «فَعَلَ» مصروفة لحكمنا عليها بعدم العدل كما ورد في «حاشية الصبان» متمماً الكلام السابق : «فإن ورد فَعَلَ مصروفًا وهو عَلِمَ عَلِمْنَا أنه ليس بمعدول، وذلك نحو «أَدَد» وهو عند سيبويه من الود، فهمزته عن واو، وعند غيره من الأد وهو العظيم، فهمزته أصلية، فإن وجد في فَعَلَ مانع مع العلمية لم يجعل معدولاً نحو «طوى»، فإن منعه للتأنيث والعلمية، ونحو «تَتَلَّ» اسم أعجمي فالمانع له العجمة والعلمية عند من يرى منع الثلاثي للعجمة، إذ لا وجه لتكلف تقدير العدل مع إمكان غيره<sup>(٢)</sup>، ومعنى هذا الكلام أنه عند ورود صيغة مصروفة حكمنا بعدم العدل، وأمّا إذا كانت ممنوعة من الصرف ووجد بجانب العلمية علة أخرى غير العدل لم نقل إنها معدولة كما رأينا في نحو «طوى» فهي ممنوعة للعلمية والتأنيث، وكذلك «تَتَلَّ» فهي ممنوعة للعلمية والعجمة عند من يرى منع الأعجمي الثلاثي، ولعلّ هذا القول يدلُّ على أن العدل علةٌ ضعيفة لا تقوى على الظهور عند وجود علل أخرى كالتأنيث والعجمة. ولعلّ هذا

(١) حاشية الصبان ٣/ ٢٦٤ .

(٢) حاشية الصبان ٣/ ٢٦٤ - ٢٦٥ .

يجعلنا نحكم بأن العدل وما يتعلق به أمور تصورية وفيه شيء من التكلّف، بينما التأنيث والعجمة أمران من واقع اللغة ولهذا كان تأثيرهما أكبر، وأقوى.

وذكر الأستاذ عباس حسن تعليقاً على هذا قوله : « وكل ما قيل في العدل وتعريفه وتقسيمه مصنوع متكلف. ولا مرد لشيء فيه إلا السماع وخير ما يقال عند الإعراب في سبب المنع أنه العلمية وصيغة فُعال أو مَفْعَل، أو فُعَل، أو غيرها من الصيغ الممنوعة نصّاً عن العرب<sup>(١)</sup> إذن فقد اقترح الأستاذ عباس حسن أن نقول في نحو «حُذام وقُطام أنه ممنوع من الصرف (عند بعض العرب) للعلمية وصيغة «فُعال» وإذا قلنا «مثنى» حكمنا أنه ممنوع من الصرف للعلمية وصيغة «مَفْعَل» وإذا قلنا «عمر وزفر» قلنا إنه ممنوع من الصرف للعلمية وصيغة «فُعَل» وهكذا. وأرى أن هذا الإعراب فيه نوع من الواقع اللغوي دون تكلف.

وجاء أن ما يمنع من الصرف بسبب العدل قسمان، قسم خاص بالأعلام كعمر وزفر، وغيرهما مما كان على وزن فُعَل. أو ما كان مؤنثاً على زنة «فَعَالٍ» كحُذام وقُطام ورقاش ورأي العرب في مثل هذه الأعلام المؤنثة. وكذلك «أمس» و«سحر» والآراء المتعلقة بهما. وأيضاً ما كان على وزن «فُعَل» من ألفاظ التوكيد نحو «جُمع - كُتّع - بُتّع» إذ إن كل واحد علم جنس على الإحاطة والشمول.

تلك هي الصور التي يمكن ضمها ووضعها تحت عنوان الأعلام المعدولة والتي سنناقشها بشيء من التفصيل. والطرف الثاني المتعلق بالعدل في الممنوعات من الصرف هو الأوصاف المتمثلة في «نحو

(١) النحو الوافي ٤ / ١٧٢ .

ثلاث ومثلث ورباع مربع، وخماس خمس، وغيرها من ألفاظ العدل». ثم كلمة «أخر» والآراء المتعلقة بها.

## أولاً: الأعلام المعدولة :

والآن سنتطرق إلى الصور المتعلقة بالأعلام المعدولة بشيء من الإيضاح والتفصيل وهي:

(١) ما جاء من الأعلام على وزن «فُعَل» مثل: عمر، زفر، مضر، زحل، جمع، قزح إلخ هذه الأعلام وأمثالها يقول سيبويه: «وأما عمر وزفر فإنما منعهم من صرفهما وأشباههما أنها ليسا كشيء مما ذكرنا وإنما هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما وهو بناؤهما في الأصل فلما خالفا بناءهما في الأصل تركوا صرفهما وذلك نحو عامر وزافر»<sup>(١)</sup>.

ويتابع سيبويه كلامه واضعاً شرط منعها من الصرف بقوله: «ولا يجيء عمر وأشباهه محدوداً عن البناء الذي هو أولى به إلا وذلك البناء معرفة كذلك جرى في هذا الكلام، فإن قلت: «عمرٌ آخرٌ» صرفته لأنه نكرة فتحول عن موضع عامر معرفة، وإن حقرتة صرفته، لأن فُعَيْلاً لا يقع في كلامهم محدوداً عن فُويَعِل وأشباهه كما لم يقع «فُعَل» نكرة محدوداً عن عامر فصار تحقيره كتحقير عمرو كما صارت نكرته كضرد وأشباهه وهذا قول الخليل»<sup>(٢)</sup>.

(١) سيبويه ١٤/٢.

(٢) سيبويه ١٤/٢.

فالأعلام الآتية على زنة «فُعل» تمنع من الصرف بشرط أن تكون مفردة، مذكرة، معرفة، مكبرة. ويلاحظ أن السماع عن العرب هو الضابط الحقيقي إذ لو جاء أحد هذه الأعلام مخالفاً لهذه الشروط المأخوذة من السماع بأن كان جمعاً أو مؤنثاً أو نكرة أو مصغراً للصرف.

وجاء في المقتضب: «فأما ما كان منه لم يقع إلا معرفة، نحو: عمر، وقثم، ولكع، فإنه غير مصرف في المعرفة لأنه الموضع الذي عدل فيه. ألا ترى أنك لا تقول: هذا القثم، ولا هذا العمر، كما تقول: هذا الجُعَل، وهذا النُغْر»<sup>(١)</sup>.

وأشار المبرد في الكامل إلى أصلية الاسم وعدم أصليته في الصيغ الواردة على هذا الوزن وأعنى به وزن «فُعل» ومدى تأثيره على منع الاسم من الصرف أو صرفه فقال: «اعلم أن كل اسم على مثال «فُعل» فهو مصرف في المعرفة والنكرة إذا كان اسماً أصلياً أو نعتاً، فالأسماء نحو: «صرد ونغر وجعل، وكذلك إن كان جمعاً نحو: ظُلمَ وَعُرِفَ.. وإن سميت بشيء من هذا رجلاً انصرف في المعرفة والنكرة». ويتابع كلامه في الأعلام المعدولة بقوله: «فإن كان الاسم على «فعل» معدولاً عن «فاعل» لم ينصرف إذا كان اسم رجل في المعرفة، وينصرف في النكرة وذلك نحو «عمر وقثم» لأنه معدول عن «عامر» وهو الاسم الجاري على الفعل، فهذا مما معرفته قبل نكرته»<sup>(٢)</sup>.

وجاء في الخصائص لابن جني (وأما فُعل فدون فُعل أيضاً، وذلك أن كثيراً ما يعدل عن أصول كلامهم نحو عُمَر، وُزُفِر، وُجُشِم، وقُثِم،

(١) المقتضب ٣/ ٣٢٣.

(٢) الكامل ٣/ ٣١٠.

وَتُعَلِّ، وَزُحِّل، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَتِمَّكَنْ عِنْدَهُمْ تَمَكَّنَ فَعُلَّ، الَّذِي لَيْسَ مَعْدُولًا<sup>(١)</sup>.

وهذا إذا كان الاسم علمًا في الأصل أما إذا كان نكرة «يعرف بالألف واللام فهو مصروف واحدًا كان أو جمعًا، فالواحد نحو: صرد وجعل، ينصرف في المعرفة والنكرة والجمع نحو: ثقب، وحفر، وعمر إذا أردت جمع عمرة، وكذلك إن كان نعتًا نحو: سقع ووضع وحطم كما قال<sup>(٢)</sup>:

قَد لَقَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطِّمَ

ولبد (وهو الكثير) من قول الله عز وجل: ﴿أَهْلَكَتُمْ مَالًا لُبَدًا﴾<sup>(٣)</sup>.

يقول أبو إسحاق الزجاج: «إذا سميت رجلاً بـ«عمر» هذا (يشير بهذا إلى المعدول عن عامر) لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة ومثل «عمر» قُتِمَ و«زحل» تقول: «مررت بعمر وعمرٍ آخر» والدليل على أن «عمر» يعدل به عن «عامر» أنك تقول في النداء «يا فُسُق» وتقول للمؤنث «يا فَسَاقٍ» تريد: يأبها الفاسقة وكذلك «لَكَع» فإن سميت رجلاً بـ«عُمَرٍ» جمع «عُمَرَة» أو بـ«عُمَرٍ» من قولك «رجل عُمَرٌ» أي كثير العمران صرفته في المعرفة والنكرة»<sup>(٤)</sup>.

فشرط منع صرف «عمر» وأمثاله أن يكون معدلاً عن «عامر» فعمر علم معدول عن عامر علمًا أيضًا وكذلك زفر معدول عن زافر علمًا أيضًا

(١) الخصائص ٣/ ١٨٠.

(٢) للحطيم القيسي.

(٣) سورة البلد، من الآية: ٦.

(٤) ما ينصرف ٣٩.

وفي الأعلام زافر وإليه تنسب الزافرية، وزافر من زفر الحمل يزفره إذا حمه وقشم عن قائم علمًا وهو منقول من القائم وهو اسم الفاعل من قشم إذا أعطى كثيرًا، وزحل معدول عن زاحل سمي بذلك لبعده، فهذه الأسماء كلها معدولة، ألا ترى أن ذلك ليس في أصول النكرات»<sup>(١)</sup> فعمر وغيره مما جاء على صيغة «فُعَل» علم معدول عن «عامر» العلم المنقول أصلاً عن الصفة وهي اسم الفاعل. ويقولون في علة منعه والقول بعدله أنه سمع عن العرب أنه ممنوع من الصرف ولا ينون فلو لم يقولوا بعدله عن عامر للزم المنع لعله واحدة وهي العلمية والعلمية وحدها لا تكفي لمنع الاسم من الصرف فبحثوا عن علة أخرى وأطلقوا عليها العدل - كل ذلك من أجل أن تكون القاعدة سليمة وأن لا تهدم أقوال النحاة بضرورة وجود علتين للمنع أو علة واحدة قائمة مقامهما. وكأنهم لو قالوا: امتنع عمر وأمثاله من الصرف للعلمية وصيغة «فُعَل» لم يستقم الكلام. ولكن لعل هذا الاعتراض يزول لو علمنا ورود أعلام أخرى على هذه الصيغة (فُعَل) لكنها مصروفة وذلك نحو «أُدَد» (وهو العظيم) ولهذا حكموا على هذا العلم بأنه غير معدول لثلاث تنكسر قاعدة «فُعَل» للأسماء المعدولة. فالمسألة فيها نوع من التكلف كما أشار إليه ابن هشام في «شذور الذهب» حيث يقول: «مثال العدل مع العلمية عُمَرُ وَزُفَرُ وَزُحَلُ وَجُمَحُ وَدُلْفُ فَإِنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنْ عَامِرٍ وَزَافِرٍ وَزَاحِلٍ وَجَامِحٍ وَدَالْفِ. وَطَرِيقُ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ أَنْ يَتَلَقَى مِنْ أَفْوَاهِهِمْ مَمْنُوعُ الصَّرْفِ وَلَيْسَ فِيهِ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ عِلَّةٌ ظَاهِرَةٌ فَيَحْتَاجُ حَيْثُذُ إِلَى تَكْلُفٍ دَعْوَى الْعَدْلِ فِيهِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) شرح المفصل ١/ ٦٢.

(٢) شذور الذهب ٤٥٢.

وجاء في «شرح التصريح على التوضيح»: (الثالث) من المعدول (فُعِلَ) بضم الفاء وفتح العين (علماً للمذكر إذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية) وهو المشار إليه بقوله «أو كُفَعَلًا» (نحو عمر) مما ليس بصفة في الأصل والمحفوظ من ذلك عمر ومضر (وزفر) وقثم (وزحل) وجشم (وجمع) وقزح وعصم وجحا ودلف وهذا وبلغ وتعل (فإنهم قدروه معدولاً) عن فاعل غالباً (لأن العلمية لا تستقل بمنع الصرف) وأمكن المعدول دون غيره لأنه الغالب في الأعلام فعمر مثلاً معدول عن عامر، فإن «عامراً» ثابت في الآحاد النكرات بخلاف عمر<sup>(١)</sup>.

فالعلة المانعة للصرف في نحو «عمر» كما يقول النحاة هي العلمية والعدل وأنه «معدول عن عامر العدل المنقول من الصفة»<sup>(٢)</sup>.

وعرفنا سبب فرضية العدل في صيغة «فعل» وهو عدم قدرة علة واحدة وهي العلمية على إتيان هذا الحكم وهو عدم التنوين مع الجر بالفتحة (المنع من الصرف).

(٢) ويتبع العلم المفرد المذكر (عمر وأمثاله) المعدول في هذا الحكم صيغة «فعل» المختصة بالنداء وذلك نحو: عُذِرَ وفُسِّقَ ولُكِّعَ المعدولة عن غادر وفاسق وألكع.

قال سيبويه حين تكلم عن منع صرف «أخر» وأنها خالفت الأصل رابطاً بينها وبين «لكع» وأمثاله: «فلما خالفت الأصل (أي أُخِرُ) وجاءت

(١) التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٤.

(٢) الارتشاف ١/ ٩٥.

صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها كما تركوا صرف «لكع» حين أرادوا «يا لكع» وفسق حين أرادوا «يا فاسق»، وترك الصرف في «فُسُق» هنا، لأنه لا يتمكن بمنزلة يا رجل للعدل<sup>(١)</sup>.

ويقول المبرد: «فإن كان الاسم على فُعَل معدولاً عن «فاعل» لم ينصرف إذا كان اسم رجلٍ في المعرفة، وينصرف في النكرة وذلك نحو: «عَمَرٌ وَقُتْمٌ، لأنه معدول عن عامر وهو الاسم الجاري على الفعل، فهذا مما معرفته قبل نكرته، فإذا أريد به مذهب المعرفة جاء أن تبينه في النداء من كل فعل لأن المنادى مشار إليه، وذلك قولك: يا فسق ويا خبث، تريد: يا فاسق ويا خبيث»<sup>(٢)</sup>.

وجاء في شرح الكافية: «وكذا» المختص بالنداء فرعوا عليه أنك إذا سميت فيها ففُعَل لا ينصرف اتفاقاً نحو «فُسُق» علماً للعدل والعلمية<sup>(٣)</sup>. ويلاحظ أن هذه المسألة فيها خلاف كما ذُكر في الارتشاف: «أو بفُعَل المختص بالنداء (التسمية به) كفسق، فمذهب سيويه منع صرفه، وبصرفه في النكرة، ومذهب الأخفش وتبعه ابن السيد صرفه في المعرفة والنكرة، وقال ابن بابشاذ: الأخفش يصرف جميع هذه المعدولات في التسمية إلا أن حدثت علة أخرى»<sup>(٤)</sup>.

ويقول السيوطي في الهمع: «فُعَل المختص بالنداء كفسق وغدر وخبث ولكع، فإنها معدولة عن فاسق وغادر وخبث وألكع، فإذا سمي

(١) سيويه ١٤/٢.

(٢) الكامل ٣٠/٣.

(٣) شرح الكافية ٤٥/١.

(٤) الارتشاف ٣٥/١.

بها امتنع صرفها للعلمية ومراعاة اللفظ المعدول، فإن نُكِّرت زال المنع وذهب الأخفش وطائفة إلى صرفها حال التسمية أيضًا كما نقلته عنه أخيرًا في قولي قال الأخفش ومعرفة، لأن العدل إنما هو حالة النداء وقد زال بالتسمية<sup>(١)</sup> فالرأي الغالب هو منع هذه الصيغ من الصرف عند التسمية بها، فإذا نُكِّرت زال المنع لزوال العلمية؛ لأن العدل وحدها لا تكفي. بينما ذهب الأخفش إلى صرفها في حال التسمية وسبب ذلك عنده هو أن العدل إنما يكون حال النداء، أما عند التسمية فإن العدل يزول عنها ومن ثمَّ يحكم عليها بالصرف.

وجاء في الأصول أن أبا العباس (المبرد) قال: «سئل التوزي، وروي عن أبي عبيدة: أنه يقال للفرس الذكر كُكع، والأنثى لُكعة، فهل ينصرف لكع على هذا القول؟ فالجواب في ذلك: أن «لكعا» هذه تنصرف في المعرفة؛ لأنه ليس ذلك المعدول الذي يقال للمؤنث منه «لكاع» ولكنه بمنزلة: حُطم، وإن كان حطم صفة، لأنه اسم ذكره من باب «صدر وُغِر» فلم يؤخذ من مثال عامر فيعدل في حالة التعريف إلى عمر ونحو<sup>(٢)</sup> فلكع هذه التي مؤنثها «لُكاع» مصروفة لأنها ليست معدولة عن الكع وإنما هي من باب «حطم» ويفهم من هذا النص أن «لكع» المعدولة عن «الكع» والتي نحن بصدددها ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل مع الاختلاف بين وجهات نظر العلماء التي ذكرناها.

(٣) ما يأتي على وزن «فعل» من ألفاظ التوكيل نحو جَمَع كَتَعَ، بُصَع، بُتَعَ، فإنها ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل وقد سبق أن قلنا إن هذه

(١) الهمع ١/٢٨.

(٢) الأصول ٢/٩٦.

الألفاظ المؤكدة أعلام على جهة الإحاطة والشمول. وأما مسألة العدل ففيها نظر وفيها كلام، فالنحاة يقولون إن الألفاظ التي ذكرناها «جُمع كُتِع بُصِع بُتِع» جموع تكسير مفرداتها «جمعاء، كتعاء، بصعاء، بتعاء» بينما جاء في الارتشاف أن «جُمع» وأخواته امتنع للعدل وشبهه الصفة أو شبه العلمية<sup>(١)</sup>.

ويقول السيوطي «قياسها أن تجمع على فُعل بسكون العين كما يجمع أحمر حمراء على حُمُر»<sup>(٢)</sup> هذا إذا نظرنا إليها من جهة الجمع على التكسير وهو أمر راجع إلى المفرد المؤنث «فعلاء» أما إذا نظرنا إلى مفردات هذه الألفاظ من جهة التذكير، فالأمر مختلف لأن «أجمع - أكتع - أبصع - وأبتع» هذه المفردات المذكورة تجمع بالواو والنون جمع مذكر سالمًا «أجمعون أكتعون أبصعون وأبتعون» فكان القياس إذن فيما يجمع مذكره بالواو والنون أن يجمع مؤنثه بالألف والتاء جمع مؤنث سالمًا فنقول: «جمعاءات - كتعاءات - بصعاءات - بتعاءات».

«ومن حيث هي اسم لا صفة قياسها أن تجمع على فعالي كصحاري فيقال جماعي وكتاعي إلى آخره»<sup>(٣)</sup> فكون «جُمع وأخواتها» لم تأت على هذه الصور الثلاث التي يفترض ورودها على إحداها أدى بالعلماء إلى القول بأنها معدولة. ولو قالوا إنها منعت للعلمية ووزن «فُعل» لكفاهم ما عنوه من التكلف لاطراد قاعدة العدل، ويعلق الأستاذ عباس حسن على ذلك بقوله: «فلو صح أن العرب عدلت عن جمع إلى آخر، فما

(١) وذلك في موضعين من المخطوط ٩٣/١ و٩٥/١.

(٢) الهمع ٢٨/١.

(٣) الهمع ٢٨/١.

حكمة عدوها؟ وما حكمة منع الصرف للدلالة على جَمْع أهملته وعدلت عنه؟ وهل يعرف العرب الأوائل القياس وغير القياس كما اصطلاح النحاة عليه؟ وأن الجمع القياسي لفعلاء هو: الجمع بالألف والتاء، وغيره مخالف للقياس؟ ولم لا يكون القياس هو ما فعلته العرب في هذه الألفاظ؟ وهل يفكر العربي، ويطيل التفكير على هذا الوجه قبل أن ينطق بالكلمة وجمعها؟ و.. و.. كل هذا غير معقول ولا واقعي،.. وأن بعض النحاة أرادوا أن تكون القاعدة مطردة فتكلفوا وتجاوزوا المقبول. ولما كان مرد الأمر كله لنطق العربي الفصيح كانت العلة الحقيقية هي السماع عنه، ومثل هذا يقال في كل ما كان العدل على من علل منع صرفه<sup>(١)</sup>. ونلاحظ أن تلك الافتراضات والتأويلات المذكورة في هذا الباب والتي رأينا كثيرًا منها عند السيوطي، هي تأويلات فيها كثير من التعنت والتكلف، وقد تكون تأويلات من علماء مختلفي المذهب نرى أن لكل عالم ومذهب تفسيرًا خاصًا به، ومجموع هذه التفسيرات أدى إلى ظهور الأمر بهذا الشكل من التكلف، ولكننا لو نظرنا إلى تفسير عالم متقدم كسيبويه مثلاً فإننا لا نرى الأمر بهذا التكلف فهو يقول مثلاً: «وسألته عن جَمْع وكُتْع فقال هما معرفة بمنزلة كلهم وهما معدولتان عن جَمْع جَمْعَاء وجمْع كَتْعَاء وهما منصرفان في النكرة»<sup>(٢)</sup> فالمسألة وإن كان فيها شيء من البعد عن الحقيقة إلا أنها ليست كثيرة التكلف؛ لأن القاعدة الصرفية تقول إن ما كان على زنة «فعلاء» وكانت الهمزة فيه للتأنيث فإنها تقلب واوًا عند الجمع وتجمع بالألف والتاء، فلعدم جمعها على: «فعلاوات» قالوا بعدلها.

(١) النحو الوافي ٤/ ١٩٤.

(٢) سيبويه ٢/ ١٤.

ويقول صاحب الارتشاف «وإن سميت رجلاً بجمع وكُتِع انصرف في المعرفة والنكرة في قول الأخفش لأنه عدل، وهو تأكيد، فلما نقل عن موضعه خف وانصرف، وسيبويه لا يصرفه في المعرفة، لأنه فيها عدل، ويصرفه في النكرة لأنه رده إلى حال لم يكن فيها معدولاً<sup>(١)</sup>».

وذكر في المخصص: «وقد صرح سيبويه أنه ليس بصفة وقال في باب «ما لا ينصرف» إذا سميته بأجمع صرفته في النكرة، وقد غلط الزجاج في كتابه في باب ما لا ينصرف، ورد عليه الفارسي بعد أن حكى قوله، فقال: وقد أغفل أبو إسحاق فيما ذهب إليه من جمع في كتابه فيما لا ينصرف، وهذا لفظه قال: الأصل في جمع جمعاء جمع مثل حمراء ومُحمر، ولكن حمر نكرة فأرادوا أن يعدل إلى لفظة المعرفة فعُدل فُعِل إلى فُعِل. قال أبو علي: وليس جمعاء مثل حمراء فليزِم أن يجمع على حمر كما أن أجمع ليس مثل أحمر، وإنما جماء كطرفاء وصحراء كما أن أجمع كأحمد بدلالة جمعهم له على التثنية<sup>(٢)</sup>».

وخلاصة القول إن ألفاظ التوكيد التي على وزن «فُعِل» ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل، أو لورودها على هذا الوزن مع الخلاف الذي عرفنا عن الأصل الذي عدلت عنه هذه الألفاظ. كما علمنا أيضًا أن الدليل على علميتها من جهتين:

الأولى: دلالتها على العلمية من جهة الإحاطة والشمول.

والثانية: أن مفرداتها المذكور «أجمع-أكتع-أبصع-أبتع» يجمع

(١) الارتشاف ١/ ٩٥.

(٢) المخصص ١٧/ ١٣٢-١٣٣.

جمع مذكر سالماً، أي بالواو والنون رفعاً، وبالياء والنون نصباً وجراً. كما أننا نقول في ختام حديثنا عن صيغة «فَعَلَ» ما ورد عن النحاة أنها تأتي على ضروب وقد عرفنا منها الأعلام المعدولة كعمر وزفر، وكذلك صيغة «فعل» الخاصة بالنداء كفسق ولكع إذا سمينا بها. ومنها أيضاً ألفاظ التوكيد التي كنا بصددتها قبل قليل. «ومنها أن يجيء جنساً نحو ضَرَدَ وتُغَرَّ وسُبَدَ لطائر. ويجيء جمعاً نحو ثقبه وتُقَب، ورطبه ورُطِبَ فلو سمي بشيء من ذلك لانصرف، لأنه منقول من نكرة، واعتبار العدل من ضروب فَعَلَ بامتناع الألف واللام منه، وعرفنا أنه معدول لوروده في اللغة غير منصرف وليس فيه من موانع الصرف سوى التعريف، وكان عمر علماً معدولاً عن عامر وصفاً وهو مصروف على أصل ما ينبغي أن يكون عليه الأسماء، وعمر لفظة من لفظ عامر وهو غير مصروف فعلم أن سببه مع التعريف كونه مغيراً عنه»<sup>(١)</sup>.

ويضيف ابن يعيش كلمة لها أهميتها في هذا الباب حيث يقول: «والمعدول بابه السماع ألا ترى أنهم لم يقولوا في مالك مُلْك ولا في حارث حُرْث كما قالوا عمر وزفر»<sup>(٢)</sup>.

فالمعيار الأساسي الذي يضبط هذا الموضوع هو السماع الذي ينبغي أن يُرجع إليه في مثل هذه الأحكام. وقد جاء السماع عن العرب مغنياً عن كثير من المتاهات والتكلف الذي لا مبرر له.

ونختتم قولنا بكلام ذكره الأستاذ عباس حسن: «فوزن فَعَلَ» هذا قد

(١) شرح المفصل ١/ ٦٢.

(٢) نفس المصدر ١/ ٦٢.

يجب منعه من الصرف إذا كان علمًا مفردًا مسموعًا بالمنع. وقد يجب صرفه إذا كان جمعًا. وقد يجوز فيه الأمران، والأحسن الصرف إذا كان السماع مجهولاً<sup>(١)</sup>.

(٤) الأعلام المؤنثة التي على وزن فَعَالٍ نحو «حَذَام-قَطَام-رَقَاشِ» فما الحكم النحوي في مثل هذه الأعلام؟ هل هي معربة أم مبنية؟ وإذا كانت معربة، فهل هي مصروفة أم ممنوعة من الصرف؟ ثم ما هو موقف العرب منها؟ وما العلة التي وصفها النحاة لقول من قال بمنعها من الصرف؟

ونلاحظ أن هناك رأيين مختلفين في هذه الأعلام:

(١) المنع من الصرف-وهو لهجة بني تميم بشرط ألا يكون العلم محتومًا بالراء وذلك نحو: قَطَام حَذَام رَقَاشِ، وسبب منعها من الصرف كما يقول النحاة هو العلمية والعدل لأن الأصل فيها هو: قاطمة وحاذمة، وراقشة فُعْدَل عنها إلى صيغة «فَعَالٍ»، يقول سيبويه: «ألا ترى أن بني تميم يقولون: هذه قطام، وهذه حذام، لأن هذه معدولة عن حاذمة، وقطام معدولة عن قاطمة أو قطمة»<sup>(٢)</sup>.

وللمبرد تقسيم للأسماء التي ترد على صيغة «فَعَالٍ» حيث يقول: اعلم أن الأسماء التي تكون على هذا الوزن على خمسة أضرب: فأربعة منها معدولة، وضرب على وجهه. فذلك الضرب هو ما كان مذكرًا، أو مؤنثًا غير مشتق، ويجمعُ ذلك أن تكون مما أصله النكرة. فأما المذكر فنحو

(١) النحو الوافي ٢/ ١٩٥.

(٢) سيبويه ٢/ ٤٠.

قولك رَبَاب، وَسَحَاب، وَجَمَال. وأما المؤنث فنحو قولك: عَنَاق، وَأَتَان  
وَصَنَاع. فما كان من هذا مذكراً فمصرف إذا سميت به رجلاً أو غيره من  
المذكر. وما كان فيه مؤنثاً فغير مصرف في المعرفة، ومصرف في النكرة  
لمذكر كان أو لمؤنث، وأما ما كان معدولاً فمجراه واحد في العدل وإن  
اختلفت أنواعه. فمن ذلك ما يقع في معنى الفعل نحو قولك: حَذَارِ يَا فَتَى.  
ونظائرِ يَا فَتَى، ومعناه: احذر وانظر، فهذا نوع. ومنه ما يقع في موضع  
المصدر نحو قولك: الخيل تعدو بَدَادِ يَا فَتَى ومعناه بددا، ومثله: لا مَسَاسِ  
يَا فَتَى، أي: لا تُمَاسِة. فهذا نوع ثانٍ. وتكون صفة غالبية حالة محل الاسم،  
كتسميتهم المنية حَلَاقِ يَا فَتَى فهذا نوع ثالث.

والنوع الرابع: ما كان معدولاً للنساء نحو: حَذَامِ وَقَطَامِ، إلا أن جملة  
هذا أنه لا يكون شيء من هذه الأنواع الأربعة إلا مؤنثة معرفة. فأما ما لم  
يكن كذلك فغير داخل في هذا الباب<sup>(١)</sup>.

وما يهمننا في هذا النص الذي ذكرنا هو النوع الرابع أي الأعلام  
المؤنثة التي على وزن «فعال» والتي وصفها النحاة بأنها معدولة وكذلك  
الأنواع الثلاثة الأولى المذكورة وهي اسم الفعل نحو، حذار،  
والمصدر: نحو بداد، والصفة الحالَة محل الاسم كتسميتهم المنية  
بحَلَاقِ، كل هذه الأنواع إذا سمينا بأحد منها مؤنثاً «فإن بني تميم  
ترفعه وتنصبه وتجريه مجرى اسم لا ينصرف وهو القياس؛ لأن هذا لم  
يكن اسماً علمياً، فهو عندهم بمنزلة الفعل الذي يكون فعالاً محدوداً عنه،  
وذلك الفعل افعل، لأن فعال لا يتغير عن الكسر، كما أن افعل لا

(١) المقتضب ٣/ ٣٦٨.

يتغير عن حالة واحدة، فإذا جعلت افعال اسمًا لرجل أو امرأة، تغير وصار في الأسماء، فينبغي لفعال التي هي معدولة عن افعال أن تكون بمنزلة بل هي أقوى، وذلك أن فعال اسم للفعال فإذا نقلته إلى الاسم نقلته إلى شيء هو مثله»<sup>(١)</sup>.

إذن فالأنواع الأربعة المعدولة إذا سمينا بها امرأة منعت من الصرف للعلمية والعدل. وهنا سؤال يطرح نفسه فمثلاً ذكر المبرد في النص أن الأسماء الواردة على صيغة «فعال» خمسة أنواع أربعة منها معدولة، وهي التي تكلمنا عنها وضرب على وجهه أي غير معدول، وهو قسمان مذكر كرباب وسحاب ومؤنث كعناق وأتان وصناع. والمذكر منهما مصروف سواء سمينا به مذكراً أو غيره، أما المؤنث «فغير مصروف في المعرفة ومصروف في النكرة لمذكر كان أو لمؤنث»<sup>(٢)</sup> ولم يذكر العلة في منع هذا النوع الذي قال عنه إنه غير معدول، وبالتأكيد هو ممنوع للعلمية والتأنيث. والسؤال المطروح هو: لماذا جعل علة المنع مختلفة في هذا النوع عنه في الأنواع الأربعة الأخرى مع أنها جميعاً على وزن «فَعَالٍ»؟ ولماذا قلنا عن هذا الضرب أنه على وجهه بينما نظرنا إلى الأضرب الأخرى على أنها معدولة؟ وأرى أننا لو ذهبنا إلى القول إن سبب المنع هو العلمية والتأنيث، أو العلمية ووزن «فعال» لكان أقوى وأقرب عن تكلف تصور العدل.

وبعد، فإن كانت صيغة «فَعَالٍ» مختومة بالراء مثل: وِبَارِ اسم قبيلة

(١) سيبويه ٢/٤٠.

(٢) المقتضب ٣/٣٦٨.

عربية، و«ظفار» علم بلدة باليمن، و«سفار» علم على بئر. فالموقف هنا مختلف عن سابقه، وبينما ذهب التميميون كما رأينا إلى إعراب نحو «قطام وحذام» إعراباً ما لا ينصرف نرى أكثرهم يبنون الأعلام المختومة بالراء على الكسر في كل الحالات ولذلك يقول سيبويه: «فأما ما كان آخره راء، فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز»<sup>(١)</sup> وهي البناء على الكسر وقد يجوز فيه أن ترفع وتنصب ما كان في آخره الراء، قال الأعشى:

ومرّ دهرٌ على وبارٍ      فهلكت جهرةٌ وبارٌ<sup>(٢)</sup>  
والقوافي مرفوعة<sup>(٣)</sup>.

الشاهد فيه إعراب «وبار» ورفعها، والمطرّد فيما كان في آخره الراء أن يُبنى على الكسر في لغة أهل الحجاز ولغة بني تميم؛ لأن كسرة الراء توجب إمالة الوقف، والارتفاع إذا رفعوا؛ لأن الشاعر إذا اضطرّ أجرى ما كان في آخره الراء على مقياس غيره مما يُبنى على فعّال وأعرّب في لغة بني تميم، فاضطرّ الأعشى لرفع، لأن القوافي مرفوعة<sup>(٤)</sup>.

ويتابع سيبويه كلامه فيقول: «والحجازية هي اللغة الأولى القدمى فزعم الخليل أن إجنّاح الألف أخفّ عليهم، يعني الإمالة ليكون العمل من وجه واحد فكروهوا ترك الخفة وعلّموا أنهم إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك وأنهم إن رفعوا لم يصلوا»<sup>(٥)</sup>.

(١) سيبويه ٤٠/٢.

(٢) البيت للأعشى وهو من بني قيس، ومنزله بالبيامة، وبها بنو تميم.

(٣) سيبويه ٤١/٢.

(٤) هامش سيبويه ٤١/٢.

(٥) سيبويه ٤١/٢.

وجاء في المقتضب: «وما كان في آخره راء من هذا الباب فإن بني تميم يتبعون فيه لغة أهل الحجاز، وذلك أنهم يريدون إجناح الألف، ولا يكون ذلك إلا والراء مكسورة»<sup>(١)</sup>.

ويؤكد القاعدة السابقة ما يقوله ابن السراج في موجزه: «وجميع ما ذكر (من صيغة فعّال المؤنثة المعدولة) إذا سُمي به امرأة فبنو تميم ترفعه وتنصبه وتجريه مجرّى اسم لا ينصرف. فأما ما كان آخره راء، فإن بني تميم وأهل الحجاز يتفقون على البناء، وذلك: سفارِ اسم ماء، وحضارِ اسم كوكب»<sup>(٢)</sup> وقد ورد نفس المعنى عند الزجاج في كتابه «ما ينصرف وما لا ينصرف» وبيّن فيه أن لغة بني تميم تعرب نحو حذام وقطام ورقاش بالضمّة رفعاً وبالفتحه نصباً وجرّاً دون تنوين وذكر أيضاً أن ما كان في آخره راء نحو: وبارِ، سفارِ، حمارِ فإن بني تميم وأهل الحجاز يذهبون مذهباً واحداً وهو البناء على الكسر. وقد يعربون ما في آخره راء كما رأينا في البيت السابق للأعشى<sup>(٣)</sup> ويقول في شرح الكافية: «عَلِمُ الأعيان المؤنثة، فلغة الحجازيين بناؤه كلّه قيل لمشابهتها أيضاً لنزال وزناً وعدداً مقدرًا، وبنو تميم افرقوا فرقتين أكثرهم على أن ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كخمار وأنها قدروا العدل فيها تحصيلًا للكسر اللازم بسبب البناء إذ كسر الراء مصحح للإمالة المطلوبة المستحسنة. وغير ذات الراء كقطام معربةً غيرَ منصرفةٍ للتأنيث والعلمية، ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا إلى تقدير العدل كما

(١) المقتضب ٣/ ٣٧٥.

(٢) الموجز ص ٧١.

(٣) انظر ما ينصرف ص ٧٦.

احتياج إليه في عمر إلا أن بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لأنه من باب خمار الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الإمالة فقدروه فيه أيضًا طردًا للباب، وأقلهم على أن جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الرءاء كان، أولاً<sup>(١)</sup>.

وجاء في شرح التصريح على التوضيح: «من المعدول (فقال): علمًا للمؤنث كحذام وقطام في لغة بني تميم، وتميم أبو قبيلة وهو تميم بن مرة بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر (فإنهم يمنعون صرفه) واختلف في علة ذلك (فقال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة) ويرجح أن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة (وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوي كزئب) ويرجح أنهم لا يدعون العدل في نحو طوى»<sup>(٢)</sup>.

ثم تكلم عن المختوم بالراء وبيّن أن الحجازيين وبني تميم متفقان على بنائها على الكسر، وقد أورد بيت الأعشى السابق ذكره والذي ورد فيه «وبار» مبنياً مرة، ومعرباً إعراباً ما لا ينصرف مرة أخرى. وجاء في حاشية الشيخ ياسين على التصريح تعليقاً على هذا البيت: «قال الدنوشري قد يقال إن هذا الشاعر لا يخلو من أن يكون من غير بني تميم أو منهم وعلى تقدير كونه منهم، لا يخلو من أن يكون من الكثير منهم أو من القليل الذين يعربون ما آخره راء، فإن كان الأول أشكل الحال، وعلى الأول من الثاني منه يشكل بأن القليل لا يبنون. اهـ.

(١) شرح الكافية ٤٦/١.

(٢) التصريح على التوضيح ٢٢٥/٢.

وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده أقول على كل تقدير لا إشكال إذ العربي يجوز له أن يتكلم غير لغته وهذا بعد تسليم أنه عربي وأنه يُحتج بكلامه والله أعلم بالصواب. ثم كتب الدنوشري بعد قول هذا المعقب أقول على كل تقدير لا إشكال «كلام ساقط لا يصدر عن جاهل فضلاً عن فاضل أما أولاً: فإن العربي لا يتكلم بغير لغته ولو قطع إرباً إرباً كما في مسألة الكسائي وسيبويه<sup>(١)</sup>. وأما ثانياً: فلأن الأعشى ميموناً لا ينكر أحد الاحتجاج بكلامه وأنه عربي خالص. اهـ. والحق أن العربي يتكلم بغير لغته ولا يتكلم بالخطأ، وسيبويه ظن أن ما قاله الكسائي في مسألة الزنبور خطأ»<sup>(٢)</sup>.

قال أبو سعيد: «اعلم أن بني تميم تركوا لغتهم في قولهم: «هذا حَضَارٍ وسَفَارٍ، وتبعوا لغة أهل الحجاز بسبب الراء وذلك أن بني تميم يختارون الإمالة، وإذا ضموا الراء ثقلت عليهم الإمالة وإذا كسروها خفت الإمالة أكثر من خفتها في غير الراء؛ لأن الراء حرف مكرر، والكسرة فيها مكررة كأنها كسرتان، فصار كسر الراء أقوى في الإمالة من كسر غيرها، وصار ضم الراء في منع الإمالة أشد من منع غيرها من الحروف، فلذلك اختاروا موافقة أهل الحجاز»<sup>(٣)</sup>.

وخلاصة ما ذكره هو جواز الأمرين البناء والإعراب في الأعلام المختومة بالراء أما البناء فجزئياً على القاعدة وكلام الحجازيين وأغلب

(١) المسألة الزنבורية.

(٢) حاشية الصبان على الأشموني ٣/٢٦٩.

(٣) المخصص ١٧/٦٧.

التميميين، وأما الإعراب فحملاً على أصل كلام أكثر بني تميم في مثل هذه الأعلام وهو إعرابها إعراب ما لا ينصرف.

وكل ما ذكرنا حول هذه الأعلام خاص ببني تميم الذين قالوا بإعرابها إعراب ما لا ينصرف إلا المختوم بالراء فيشاركون فيه الحجازيين البناء، وقد يرد معرباً الإعراب السابق كما رأينا في بيت الأعشى ميمون.

(٢) أما مذهب الحجازيين في مثل هذه الأعلام المؤنثة التي على زنة «فَعَالٍ» فهو البناء على الكسر مطلقاً، أى سواء كانت مختومة بالراء أو غير مختومة، ويقول سيبويه في ذلك: «وأما أهل الحجاز فلما رأوه اسماً للمؤنث، ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه لأن البناء واحد وهو ههنا اسم للمؤنث كما كان ثمَّ اسماً للمؤنث وهو ههنا معرفة كما كان ثمَّ<sup>(١)</sup>».

وجاء في المقتضب: «وأما ما كان اسماً علماً نحو: حذام، قطام، ورقاش فإن العرب تختلف فيه: فأما أهل الحجاز فيُجرونه مُجرى ما ذكرنا قبل من البناء لأنه مؤنث معدول وإنما أصله حاذمة، وراقشة، وقاطمة.

ففعَالٍ في المؤنث نظير «فُعَلٍ» في المذكر ألا ترى أنك تقول للرجل: يا فُسُق، يا لُكع، والمرأة: يا فَسَاقٍ. يا لِكَاع. فلما كان المذكر معدولاً عما ينصرف عدل إلى ما لا ينصرف. ولما كان المؤنث معدولاً عما لا ينصرف عدل إلى ما لا يعرب<sup>(٢)</sup>».

ويقول الزجاج: «فإذا سميت امرأة بـ«حذام، أو قطام، أو رقاش»

(١) سيبويه ٤٠/٢.

(٢) المقتضب ٣/٣٧٣.

فإنها مبنية على الكسر في لغة أهل الحجاز تقول «هذه قَاطِمٌ قد جاءت»  
و«حِذَامٌ . . قال الشاعر :

إذا قالت حِذَامٌ فصدقوها فإن القول ما قالت حِذَامٌ

فهذا مذهب أهل الحجاز»<sup>(١)</sup>(\*).

ويقول ابن سيده في مخصصه : «فقال (أي أبو العباس المبرد) القياس قول  
أهل الحجاز؛ لأن أهل الحجاز يُجرون ذلك مُجْراه الأول فيكسرون  
ويقولون في امرأة اسمها حِذَامٌ، هذه حِذَامٌ، ورأيت حِذَامٌ ومررت  
بحِذَمٍ»<sup>(٢)</sup>.

وجاء في الهمع «أما الحجازيون فإن باب حِذَامٌ عندهم مبني على الكسر  
إجراءً له مجرى «فعال» الواقع موقع الأمر كتنزال لشبهه به في الوزن والعدل  
والتعريف، وقيل لتضمنه معنى الحرف وهو علامة التأنيث في المعدول عنه.  
وقال المبرد لتوالي علل منع الصرف عليه وهي التعريف والتأنيث  
والعدل»<sup>(٣)</sup>.

وورد في حاشية الصبان على الأشموني تعليقاً على علة منع صرف  
نحو «فعال» على مذهب التميميين أنها ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل  
عن «فاعلة» وهو رأي سيوييه كما رأينا، بينما ذهب المبرد إلى العلمية  
والتأنيث المعنوي، وهو أقوى «لأن التأنيث يتحقق فلا حاجة إلى تقدير

(١) ما ينصرف من ص ٧٥-٧٦.

(\* ينسب البيت إلى لجيم بن صعب وإلى ويسم بن ظالم الأعصري.

(٢) المخصص ١٧/٦٦.

(٣) الهمع ١/٢٩.

العدل، لأنه إنما يقدر إذا لم يتحقق غيره، وأجاب الدماميني بأن العلمية على الأعلام النقل، فلذا جعلها سيويه منقولة عن فاعلة المنقولة كما تقدم في عمر، وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة<sup>(١)</sup>.

وهذا الكلام ينقلنا للحديث عن العلة التي أدت إلى بناء هذه الصيغة على الكسر حسب مذهب الحجازيين، والعلة كما تظهر من هذا النص لها جوانب عدة فهي إما لشبهها بنزال وأمثاله (وهو اسم فعل أمر مبني على الكسر) والشبه بينهما في الوزن والعدل والتعريف، أو لتضمنه معنى الحرف من حيث إن اسم فعل الأمر يعمل ولا يتأثر بالعامل كما أن الحرف كذلك.

وذهب المبرد مذهباً آخر حيث بيّن أن علة بنائها هي اجتماع أكثر من سبب مانع للصرف فيها، والقاعدة أنه إذا اجتمع سببان منع الاسم من الصرف وإذا زادت الأسباب فليس بعد المنع إلا البناء فعلة البناء عنده هي توالي علل منع الصرف عليه.

قال المبرد: «ولما كان المؤنث معدولاً عما لا ينصرف عدل إلى ما لا يعرب لأنه ليس بعد ما لا ينصرف إذ كان ناقصاً منه التنوين إلا ما ينزع منه الإعراب لأن الحركة والتنوين حق الأسماء، فإذا أذهب العدل التنوين لعله أذهب الحركة لعلتين<sup>(٢)</sup>».

وقد رد ابن جنبي في كتابه (الخصائص) على رأي المبرد هذا بقوله: «فأما قول من قال: إن الاسم الذي اجتمع فيه سببان من أسباب منع

(١) حاشية الصبان ٣/٢٦٩.

(٢) المقتضب ٣/٣٧٤.

الصرف فمعناه إذا انضم إلى ذلك ثالث امتنع من الإعراب ففاسد عندنا من أوجه :

أحدها : أن سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف وترك الصرف إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير، وأما تمثيله ذلك بمنع إعراب حذام، وقطام، وبقوله فيه : إنه لما كان معدولاً عن حاذمة وقاطمة، وقد كانتا معروفتين لا ينصرفان، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب فلا حَقُّ في الفساد بما قبله، لأنه منه وعليه حذام. وذلك أن علة منع هذا الإعراب إنما هو شيء أتاه من باب دراك ونزال، ثم شبهت حذام، وقطام، ورقاش بالمثال، والتعريف والتأنيث بباب دراك ونزال، على ما بيناه هناك فأما لأنه ليس بعد منع الصرف إلا رفع الإعراب أصلاً فلا.

ومما يفسر قول من قال: إن الاسم إذا منعه السببان الصرف فإذا اجتمع الثلاثة فيه ترتفع عنه الإعراب أنا نجد في كلامهم من الأسماء ما يجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف، وهو مع ذلك معرب غير مبني، وذلك كامرأة سميتها «بأذربيجان» فهذا اسم قد اجتمعت فيه خمسة موانع : وهي التعريف والتأنيث والعجمة، والتركيب، والألف والنون، وكذلك إن عنيت «بأذربيجان» البلدة والمدينة، لأن البلد فيه الأسباب الخمسة وهو مع ذلك معرب كما ترى، فإذا كانت الأسباب الخمسة لا ترتفع الإعراب فالثلاثة أحجى بالأ ترتفعه»<sup>(١)</sup>.

وهذا كلام صحيح، لأن اجتماع العلل لا يؤدي إلى البناء بعد منع

(١) الخصائص ١ / ١٨٠.

الصرف خاصة إذا علمنا أن الأصل في الأسماء هو الإعراب ويبني الاسم لشبهه بالحروف كما قال ابن مالك :

والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف مدني

فيرى علماء النحو أن بناء الاسم يأتي في المرتبة الثانية بعد الإعراب لشبه من الأشباه التي تقربه من الحروف ويقول الزجاج في رده على رأي المبرد : «وهذا مذهب يُفسده عندي أني أرى ما لا ينصرف من الأسماء إذا زادت علته على اثنتين لم يبلغ به أكثر من ترك الصرف»<sup>(١)</sup>. ويؤكد هذا الكلام ما جاء في المخصص لابن سيده : «وكان المبرد يحتج بكسر قطام وحذام وما أشبه ذلك إذا كان اسمًا علمًا لمؤنث أنها معدولة عن قاطمة وحاذمة علمين وأنها لم تكن تنصرف قبل العدل لاجتماع التأنيث والتعريف فيها فلما عدلت ازدادت بالعدل ثقلًا فحطت عن منزلة ما لا ينصرف ولم يكن بعد منع الصرف إلا البناء وهذا القول يُفسد لأن العلل المانعة للصرف يستوي فيها أن تكون علتان أو ثلاث لا يزداد ما لا ينصرف بورود علة أخرى على منع الصرف، ولا يوجب له البناء»<sup>(٢)</sup>.

وبعد ذكر الآراء في «فعالٍ» من إعرابها إعراب ما لا ينصرف إلى بنائها على الكسر، ومعرفة أسباب بنائها ننظر إلى نص أورده السهيلي في أماليه. فحواه أنه يرجح الكسر لهذه الصيغ لأنها صيغ مؤنثة والكسر فيها كما يقول إشارة إلى كونهن محبوبات مقربات إلى النفس فهو يقول : «على أن للاسم العلم المؤنث خاصية تمنع من التنوين، وهي في قولهم : حذام ورقاش وذلك أنهم يشيرون بهذه الأسماء إلى أنهن محبوبات، وكل محبوب

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٦.

(٢) المخصص ٦٨/١٧.

مقرب إلى النفس مضاف إليها، وترك التنوين يُشعر بهذا المعنى. ألا ترى كيف خصوه بالكسرة التي هي أخت الياء كأن المتكلم يريد إضافتها إلى نفسه»<sup>(١)</sup> ولعل في هذا الكلام نوعاً من الذوق واتباعاً للناحية الجمالية في الأسلوب وهذا معنى جميل خاصة إذا علمنا أن من صور الإضافة إلى ياء المتكلم حذف الياء مع بقاء الكسرة قبلها للدلالة عليها<sup>(٢)</sup> بدلاً من أن نقول: قلمي، كتابي نقول: قلمٍ - وكتابٍ، مكتفين بالكسرة، وهي صورة قريبة من: حذامٍ ورقاشٍ.

ثانياً: تسمية المذكر بصيغة «فعال» المؤنثة:

ورد عن النحاة أننا لو سميّا مذكراً بأحد هذه الأسماء المؤنثة نحو: حذامٍ، رقاشٍ، قَاطمٍ، فإنه لا ينصرف قال سيبويه: «وأنهم لا يصرفون رجلاً سموه رقاش وحذام، ويجعلونه بمنزلة رجل سموه بعناق، واعلم أن جميع ما ذكرنا في هذا الباب من فَعَالٍ ما كان منه بالراء وغير ذلك إذا كان شيء منه اسماً للمذكر لم ينجر أبداً، وكان المذكر في هذا بمنزلة إذا سمي بعناق، لأن هذا البناء لا يجيء معدولاً عن مذكر فيشبهه به. تقول هذا حذامٌ، ورأيت حذامٌ قبل ومررت بحذامٌ قبل، سمعت ذلك من يوثق بعلمه»<sup>(٣)</sup>.

ويقول المبرد مؤكداً هذه القاعدة: «ولو سميت شيئاً من هذا أعربته ولم تصرفه، لأنك لا تصرف المذكر إذا سميته بمؤنث على أربعة فصاعداً، فإنها بمنزلة رجل سميته عقرباً، وعناقاً. تقول هذا حذامٌ

(١) أمالي السهيلي ٣٢.

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٧٢ / ٢.

(٣) سيبويه ٤١ / ٢.

قد جاء، وقطامٌ يا فتى.. وإنما فعلت ذلك.. لأنه لم يلزم الكسر بالتأنيث، ولو كان للتأنيث لكان هذا في عقرب وعناق، ولكنه للمعنى، فإذا نقلته إلى المذكور زال المانع منه، وجرى مجرى مؤنث سميت به مذكرًا مما لم يُعدل<sup>(١)</sup>.  
علل المبرد منع الصرف بأن هذه الأعلام رباعية، المذكر إذا سميته بمؤنث مكون من أربعة أحرف فصاعدًا فإنه يمنع من الصرف كما تسمي رجلاً بعقرب وعناق.

ثم علل عدم لزوم بناء الكسر فيها عند التسمية بأن البناء ليس راجعًا للتأنيث وإلا لكان نحو: عقرب وعقاب مبنيين ولكن أرجع سبب البناء إلى المعنى ولهذا يعرب حينها ينقل إلى المذكر لزوال المانع منه، فيعرب إعراب الممنوع من الصرف: «وكان بمنزلة رجل سمي بعناق، وهو لا ينصرف لاجتماع التأنيث والتعريف»<sup>(٢)</sup> فالبناء أساسًا ليس للتأنيث بل التأنيث باق وهو الذي أدى إلى منع صرفه إذا سمي به مذكر مثل عناق وعقاب، ومثل حمزة وطلحة.

قلنا إن صيغة «فَعَالٍ» إذا سمي بها مذكر فإنها تمنع من الصرف وبيننا الرأي في ذلك، ومع هذا الوجه فإنه يجوز فيها الصرف أيضًا، جاء في الأصول لابن السراج: «وجميع (ويعني به صيغ «فَعَالٍ المُوَثَّةِ») هذا إذا سمي به المذكر لم ينصرف لأن هذا بناء بُني للتأنيث، وحُرك بالكسر؛ لأن الكسرة من الياء والياء يؤنث بها»<sup>(٣)</sup>.

(١) المقتضب ٣/ ٣٧٤.

(٢) المخصص ١٧/ ٦٨.

(٣) الأصول ٢/ ٩٠.

ويقول صاحب الارتشاف: «ولو سميت مذكراً بحذام وبابه منعته الصرف كانت فيه «راء» أو لم تكن، وجاز أيضاً صرفه، ولا يكون فيه البناء كحاله علماً للمؤنث في لغة الحجاز»<sup>(١)</sup>.

والجملة الأولى من هذا النص تنقلنا إلى الحالة الثانية الجائزة في صيغ «فعال» المؤنثة إذا سمي بها مذكر فقد قلنا فيما مضى إن الغالب فيها عند تسميتها بالمذكر هو منع الصرف للعلمية والتأنيث.

ويجوز فيها كذلك صرفها، قال سيبويه: «ومن العرب من يصرف رقاشٍ وغلابٍ إذا سمي به مذكر لا يضعه على التأنيث بل يجعله اسماً مذكراً كأنه سمي رجلاً بصباح»<sup>(٢)</sup> فالصرف على أساس تجاهل جانب التأنيث فيها واعتبارها أسماء مذكرة. فيبقى الاسم على علة واحدة (العلمية) وهي غير كافية لمنع الاسم من الصرف. قال ابن السراج: «ومنهم من يصرف رقاشٍ وغلابٍ إذا سمي به كأنه سمي بصباح»<sup>(٣)</sup>.

ويقول السيوطي: «ولو سمي به مذكر جاز فيه الوجهان المنعُ إبقاءً على ما كان لبقاء لفظ العدل، والصرفُ لزوال معناه وزوال التأنيث بزواله لأنه إنما كان مؤنثاً لإرادة ما عدل عنه وهو راقشة»<sup>(٤)</sup>.

وجاء في حاشية الصبان على الأشموني: «أن حذامٍ وبابه لو سمي به مذكر لم يُبْنَ، وهو كذلك، بل يكون معرباً ممنوعاً من الصرف للعلمية

---

(١) الارتشاف ٤١/٢.

(٢) سيبويه ٤١/٢.

(٣) الأصول ٦٢/٢.

(٤) الهمع ٢٩/١.

والنقل عن مؤنث لغيره، ويجوز صرفه لأنه إنما كان مؤنثاً لإرادتك به ما عدل عنه فلما زال العدل زال التأنيث بزواله»<sup>(١)</sup>.

ويعلق الأستاذ عباس حسن على ذلك بقوله: «فإن صارت علمًا لمذكر جاز إعرابها مع منعها من الصرف- وهذا هو الأغلب- وجاز إعرابها مع تنوينها، ولا يصح البناء في الحالتين»<sup>(٢)</sup>.

### ثالثًا: ما كان على صيغة «فَعَالٍ» مجهول الأصل:

وإذا كان الاسم الذي على هذه الصيغة مجهول الأصل، هل هو معدول أو لا؟ مؤنث أو مذكر؟ فإنه يصرف قياسًا على أنه «الأكثر من هذا البناء مصروف غير معدول مثل الذَّهَابِ وَالصَّلَاحِ وَالْفَسَادِ وَالرَّبَابِ»<sup>(٣)</sup>.

وجاء في الموجز لابن السراج: «وإذا كان اسم على «فَعَالٍ» لا يدري ما أصله فالقياس صرفه»<sup>(٤)</sup>.

وقد أشار ابن سيده بهذا الخصوص إلى القول السابق الذي أوردناه لسيبويه.

وخلصته أن مجهول الأصل من هذه الصيغة مصروف لأن الغالب فيهما الصرف وعدم العدل، خاصة إذا علمنا أن الأصل في السماء هو الصرف ثم

(١) حاشية الصبان ٣/ ٢٦٩.

(٢) انظر هامش النحو الوافي ٤/ ١٩٧.

(٣) سيبويه ٢/ ٤١.

(٤) الموجز لابن السراج ٧٢.

يأتي المنع لعلة من العلل. فالرجوع إلى الأصل في مثل هذه الحالات أفضل، حتى لو صرفنا النظر عن مسألة الأصل والفرع فإننا نرجع إلى الأغلب ألا وهو الصرف.

## رابعاً - كلمة «أمس»

ومن الأسماء الواردة في باب الأعلام المعدولة كلمة «أمس» المراد به اليوم الذي قبل يومك. وهناك لغات في هذه الكلمة أشهرها لغتان:

لغة بني تميم وهي منقسمة إلى مذهبين:

أ- المنع من الصرف مطلقاً أي في الرفع والنصب والجر.

وهذه لغة بعضهم بشرط أن يكون مراداً به اليوم الذي قبل يومك مباشرة وأن يكون خالياً من «أل» والإضافة، وأن يكون غير مصغر، وغير مجموع جمع تكسير، وغير ظرف<sup>(١)</sup>.

وهو ممنوع من الصرف للعلمية والعدل، لأنه معدول عن أمس المعرف بالألف واللام، فهو علم على وقت معين بدون أن يكون فيه علامة على التعيين وهي الألف واللام. ويقول سيبويه: «وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجر، فلما عدلوه عن أصله في الكلام ومجراه تركوا صرفه كما تركوا صرف «آخر» حين فارقت أخواتها في حذف الألف واللام منها»<sup>(٢)</sup>.

وجاء في شرح «التصريح على التوضيح» بعد سرده الأعلام المعدولة التي ذكرناها فيما سبق ما يلي بخصوص «أمس»: «الخامس أمس» من المعدول (إذا كان مراداً به اليوم الذي يليه يومك ولم يضاف ولم يقترن

(١) انظر النحو الوافي ٤/ ١٩٨.

(٢) سيبويه ٤٣/ ٢.

بالألف واللام) ولم يصغر ولم يكسر (ولم يقع ظرفاً فإن بعض بني تميم يمنع صرفه مطلقاً) رفَعًا ونصبًا وجرًّا (لأنه) عَلَّمَ على اليوم الذي يليه يومك (معدول عن الأمس) المعروف بأل فيقولون «مضى أمس» بالرفع بلا تنوين و«شاهدت أمس» وما رأيت زيدًا مذ أمس بالفتح فيها كقوله:

لقد رأيتُ عجباً مُذْ أمسا عجائزاً مثلَ السعالي خمسا

فأمس مجرور بالفتحة، والألف فيه للإطلاق، وليس فتحته هنا فتحة بناء خلافاً للزجاجي<sup>(١)</sup>.

ورأى الزجاجي في «أمسا» الوارد في البيت السابق أنه فعل ماض وفتحته فتحة بناء، وليست فتحة إعراب، وفي «أمسا» ضمير عائد على الظرف المفهوم من السياق وهو اليوم.

جاء في التصريح:

«نظير سحر في امتناعه من الصرف «أمس» عند بني تميم فإن منهم من يعربه في الرفع غير منصرف، وبينه على الكسر في النصب والجر، ومنهم من يعربه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث خلافاً لمن أنكر ذلك، وغير بني تميم بينونه على الكسر، وحكى ابن أبي الربيع أن بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إذا رُفِعَ أو جُرِّ بَمَدٍ أو منذ فقط»<sup>(٢)</sup>.

وبعد أن عرفنا الرأي لبني تميم وهو القائل بمنع «أمس» في جميع الحالات رفَعًا ونصبًا وجرًّا، وعرفنا شروط منعه من الصرف ومعنى عدله وهو العدل عن الألف واللام حيث إنه معيّن دون أن يكون فيه علامة للتعين بعد هذا الرأي ننتقل إلى المذهب الثاني لبني تميم وهو

(١) التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٥-٢٢٦.

(٢) الأشموني ٣/ ٢٦٧.

الغالب عندهم والقائل بمنع «أمس» من الصرف في حالة واحدة وهي «الرفع» خاصة. وبينونه على الكسر في حالتي النصب والجر موافقين مذهب الحجازيين كما سنرى إن شاء الله. «واعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع، لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام لا عن ما ينبغي له أن يكون عليه في القياس»<sup>(١)</sup>.

وجاء في «ما ينصرف وما لا ينصرف»: «وزعم سيبويه: أن بني تميم يمنعون الصرف في الرفع فيقولون «ذهب أمسُ بما فيه» لأنه قد خرج من باب الظروف، ويوافقون غيرهم على الكسر في الظروف. فأما قولهم:

لقد رأيت عجباً مذأمسا      عجائزاً مثل الأفاعي خمسا

فإنها جرب «مذ» وقد كان يرفع بها، فأجراها في ترك الصرف في الجر في الرفع إذ معنى الرافعة معنى الجارة»<sup>(٢)</sup>.

وجاء في شرح «التصريح على التوضيح» بهذا الخصوص ما يلي: «وجهورهم يخص ذلك» الإعراب الممنوع من الصرف (بحالة الرفع) خاصة دون حالتي النصب والجر فينبه على الكسر فيها كقوله:

اعتصم بالرجاء إنَّ عَنَّ بأسُّ      وتناسَّ الذين تضمَّنَّ أمسُّ

فرفع أمس على الفاعلية بتضمن ولم ينونه، و«عَنَّ» بالنون من «عَنَّ يَعيِّن» إذا عرض، ويروى «عَزَّ» بالزاي بمعنى غلب، «وتناسَّ» أمرٌ من التناسي وهو أن يرى من نفسه أنه نسيه»<sup>(٣)</sup>.

(١) سيبويه ٤٣/٢.

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٤-٩٥.

(٣) التصريح على التوضيح ٢٢٦/٢.

ب- أما أكثر التميميين فيمنعه من التنوين في حالة الرفع وحدها، وبينه على الكسر في حالتي النصب والجر، فلا يدخله في باب الممنوع من الصرف. فخلاصة الأمر بالنسبة لأمس أن لبني تميم رأيين أحدهما وهو القليل إعرابه إعراب ما لا ينصرف في جميع الحالات رفعًا ونصبًا وجرًا، والآخر هو إعرابه هذا الإعراب في حالة الرفع خاصة وهو الغالب.

ثانيًا: والرأي الآخر بالنسبة لأمس المراد به اليوم الذي قبل يومك هو رأي الحجازيين القائل بينائه على الكسر في جميع حالاته وبنفس الشروط التي ذكرناها فيما سبق وهي:

(١) أن يكون مرادًا به اليوم الذي قبل يومك.

(٢) كونه خاليًا من «أل» والإضافة.

(٣) كونه غير مصغر.

(٤) كونه غير مجموع جمع تكسير.

(٥) كونه غير ظرف.

فإذا اجتمعت فيه هذه الشروط فإنه يبنى على الكسر مطلقًا عند الحجازيين قال سيبويه: «ألا ترى أن أهل الحجاز يكسرونه في كل المواضع»<sup>(١)</sup>.

«وجاء في التصريح: (والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقًا) في الرفع والنصب والجر (على تقديره متضمنًا معنى اللام) المعرفة (قال) أسقف نجران أو تبع بن الأقرن:

منع البقاء ثقلبُ الشمس وطلوعها من حيث لا تُنسى

(١) سيبويه ٤٣/٢.

وطلوعها حمراء صافية وغروبها صفراء كالأورس  
اليوم أعلم ما يجيء به (ومضى بفضل قضائه أمس)  
فأمس فاعل مضى وهو مكسور كما ترى<sup>(١)</sup>.

فالبناء على الكسر إذن هي «لغة الحجازيين لا يُدخلونه في باب الممنوع  
من الصرف فيقولون مضى أمس بأحدائه، فهنيئًا للغد، عرفت أمس فماذا  
يكون اليوم - لم أهتم بأمس.. فكلمة «أمس» مبنية على الكسر في محل رفع أو  
نصب أو جر على حسب حالته بالجملة<sup>(٢)</sup>».

### أحكام عامة في «أمس»:

(١) في حالة تسمية الرجل بـ«أمس» فإنه ينصرف على لغتي الحجازيين  
وبني تميم. أما أنه يصرف عند الحجازيين فلأنه «أمس» ما هنا ليس على الحد  
ولكنه لما كثر في كلامهم وكان من الظروف تركوه على حال واحدة كما فعلوا  
ذلك «بأين» وكُسرَت كما كسروا «غاقٍ» إذ كانت الحركة تدخله لغير إعراب  
كما أن حركة «غاقٍ» لغير إعراب فإذا صار اسمًا لرجل انصرف، لأنك قد  
نقلته إلى غير ذلك الموضع كما أنك إذا سميت بعناق صرفته، فهذا يجري  
مَجْرِي هذا كما جرى ذا مَجْرِي لا<sup>(٣)</sup>.

وقد علق الزجاج على كلام سيبويه الذي سبق ذكره: «وحقيقة ما قال  
سيبويه أن «أمس» وجب ألا يُعرب لأنه أشبه الحروف التي جاءت لمعنى،  
لأن معناه أن كل يوم يلي يومك يقال له «أمس» فهو معرفة من غير جهة  
التعريف لأن تعريفه «الأمس» كما أن تعريف «غد» «الغد» فلما كان كذلك

(١) التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٦.

(٢) النحو الوافي ٤/ ١٩٨.

(٣) ما ينصرف ص ٩٤.

وكان ظرفاً، وضمن معنى الألف واللام وجب إسكانه ولكنه كسر لالتقاء الساكنين»<sup>(١)</sup>.

وجاء في حاشية الشيخ ياسين على شرح «التصريح على التوضيح» قوله: «قال الزرقاني فائدة قال الرضي إذا سميت بأمس رجلاً على لغة الحجازيين صرفته كما تصرف غاقٍ إذا سميت به وذلك أن كل مفرد مبني تسمى به شخصاً فالواجب فيه الإعراب مع الصرف كما يجيء في باب الأعلام»<sup>(٢)</sup>.

وأما أنه يعرب مصر وفاقاً عند التسمية على لغة بني تميم؛ فلذلك «لأنه لا بد لك من أن تصرفه في الجر والنصب، لأنه في الجر والنصب مكسور في لغتهم فإذا انصرف في هذين الموضعين انصرف في الرفع، لأنك تُدخله في الرفع، وقد جرى له الصرف في القياس في الجر والنصب لأنك تعدله عن أصله في الكلام مخالفة للقياس، ولا يكون أبداً في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب ولا ينصرف في الرفع»<sup>(٣)</sup>.

كما يقول الشيخ ياسين متابعاً كلامه السابق الذي نقله عن الرضي «وإن سميت به على لغة بني تميم صرفته أيضاً في الأحوال كلها، لأنه لا بد من صرفه في النصب والجر؛ لأنه مبني على الكسر عندهم فيهما، وإذا صرفته في الحالين وجب الصرف أيضاً إذ ليس في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب غير منصرف في الرفع»<sup>(٤)</sup>. وواضح أن الكلام عن بني تميم يخص المذهب الغالب عندهم وهو القائل بإعرابه

(١) ما ينصرف ص ٩٤.

(٢) حاشية الشيخ ياسين على التوضيح ٢/٢٢٦.

(٣) سيبويه ٢/٤٣-٤٤.

(٤) حاشية الشيخ ياسين على التصريح ٢/٢٢٦.

إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع والبناء على الكسر في حالتي النصب والجر، ولم يتكلم عن المذهب الآخر عندهم وهو القائل بمنعه من الصرف في جميع الحالات وذلك لأن هذا الكلام وهو القائل بصرفه عند تسميته يشمله من باب أولى فهو مفهوم بداهة، لأنه إذا كان المبني يعرب بالصرف فمن باب أولى المعرب.

(٢) إذا خالفت كلمة «أمس» الشروط التي ذكرناها فإنها تكون معربة منصرفة عند الحجازيين والتميميين وذلك بأن يراد بها يوم مبهم وذلك نحو قولنا: مضى أمْسٌ من الأموس الجميلة.

أو كان مضافاً نحو: إن أمْسَ العرب خير من حاضرهم.

أو كان محلياً بآل مثل قولنا: كان الأمس جميلاً بهوائه ونقائه.

أو مصغراً نحو: سررت بأْمَيْسٍ. وجاء بهذا الخصوص في حاشية الشيخ ياسين على التصريح ما يلي: «قال الدنوشري يفهم منه جواز التصغير وهو مذهب، ومنعه بعضهم، فقالوا لا يصغر، والأول ذهب إليه المبرد والفراسي، وابن مالك والحريري. الثاني عن سيويه ووقفاً منه مع السماع»<sup>(١)</sup>.

والأولون اعتمدوا على التفسير، فإن التفسير والتصغير أخوان. قال في الصحاح ولا يصغر أمس. اهـ.

وذكر نحوه الزرقاني، وقال إن الرضي اقتصر على كلام سيويه فقال ولا يصغر «أمس» كما لا يصغر «غداً»، وإن ثني أو جمع فالإعراب؛ لأن

(١) التصريح على التوضيح ٢/٢٢٦.

اللام إنما قُدِّرت لتبادر الذهن إلى واحد من الجنس لشهرته من بين أشباهه فإذا تُنِّي أو جُمع، لم يبق ذلك الواحد المعين فتظهر اللام لعدم شهرة ذلك المثني والجمع من هذا الجنس شهرة الواحد. وقوله فتظهر اللام إذا أُريد بأمس أسمان معينان وبالجمع أموس معينة، فإن اللام تظهر لتدل على المعين بخلاف ما أُريد واحد معين لما ذكر من الاشتهار، وأما إذا أُريد بالمثني أسمان غير معينين وبالجمع أموس غير معينة، فذلك كالمفرد المنكر، فيستعملان كاستعماله<sup>(١)</sup>.

(٣) إذا كان أمس ظرفاً مجرداً من أل والإضافة فهو مبني على الكسر إجماعاً لتضمنه معنى الحرف والظاهر أن الحرف المتضمن معناه هو «في» كما قال الدنوشري<sup>(٢)</sup>.

ومثال الظرف قولنا: «ذهبتُ أمس إلى السوق».

(٤) من الآراء التي وردت في إعراب «أمس» ما حكى ابن أبي ربيع أن بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إذا رُفع أو جُرِّبمذ أو منذ فقط<sup>(٣)</sup>.

ونلاحظ أن الإعراب حسب هذا الرأي مخصص جداً ومقيد لدرجة تدعو إلى التساؤل، لماذا تُخص الإعراب بهذين الحرفين من دون كل الحروف؟ ولكن ما يزيل استبعاد هذا الرأي هو كثرة لزوم هذين الحرفين (مذ ومنذ) لكلمة «أمس».

(٥) ومن الآراء التي انفرد بها بعض العلماء هو ما زعم الزجاج أن من العرب من يبنيه على الفتح واستشهد بقول الراجز:

(١) حاشية الشيخ ياسين على التصريح ٢/٢٢٦.

(٢) نفس المصدر ٢/٢٢٦.

(٣) الصبان على الأشموني ٣/٢٦٧.

## لقد رأيت عجباً منذ أمس

قال في شرح التسهيل: ومدعاه غير صحيح، لامتناع الفتح في موضع الرفع ولأن سيويه استشهد بالرجز على أن الفتح في «أمس» فتح إعراب وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيويه، فقد غلط فيما ذهب إليه، واستحق أن لا يُعَوَّل عليه»<sup>(١)</sup>.

ولم أجد في كتابه «ما ينصرف» هذا الرأي للزجاج، ومن الجائز أن يكون قد سُمع أو قُرئ عنه في كتب أو مخطوطات أخرى.

وجاء في حاشية الصبان في معرض الرد على رأي الزجاج هذا: «قال البعض أي لعدم وجدان الفتح في لسانهم في موضع الرفع، فقالوا: مضى أمس بالرفع ولم يفتحوه ولو كان مبنياً على الفتح في الأحوال كلها، أي عند بعض العرب لسمع مضى أمس بالفتح. اهـ. وفيه تصريح بأن منقول الزجاج البناء على الفتح في كل الأحوال، وحينئذ يتم التعليل، أما إن كان منقوله البناء على الفتح على الجر فقط فلا»<sup>(٢)</sup>. إذن فالدليل على عدم بناء «أمس» على الفتح كما سُمع عن الزجاج هو عدم نيابة الفتح عن الرفع لأنه لم يسمع أن حل الفتح مكان الرفع عن العرب، خاصة وأن السماع هو المعول عليه في مثل هذه الأحكام كما قلنا عن مذهبي الحجازيين وبني تميم، فلولا السماع لما صح لنا ادعاء تلك الأحكام السابقة.

وما ورد عن الزجاج بالبناء على الفتح من الممكن أن يكون قد قصد

(١) حاشية الصبان ٣/٢٦٧.

(٢) المصدر السابق ٣/٢٦٧.

به رأي قلة من العرب لأنه قد أورد أن حكم «أمس» هو البناء وكان الأصل في بنائه هو السكون إلا أنه كسر لالتقاء الساكنين<sup>(١)</sup>.

وقد ورد في حاشية الصبان في معرض رده كذلك على رأي الزجاج بيتاً للدلالة على إعراب «أمس» ومما يؤخذ على هذا الرد أن الزجاج لم يزعم البناء دومًا «لأمس» ولكنه معرب عند جماعة ومبني عند آخرين كما رأينا فقد جاء في الأشموني: «ويدل للإعراب قوله:

اعتصم بالرجاء إن عنَّ بأسٌ وتناسَّ الذي تضمَّنَّ أمسُ»<sup>(٢)</sup>

والشاهد في البيت هو ورود «أمس» معربًا إعراب ما لا ينصرف حالة الرفع.

«وأجاز الخليل في لقيته «أمس» أن يكون التقدير بالأمس، فحذف الباء وأل - فتكون الكسرة كسرة إعراب»<sup>(٣)</sup>.

(٦) إذا زالت عَلمِيَّةُ «أمس» دخلها تنوين التنكير، نحو: سأزورك في أمسٍ من الأموس. وإذا زال العدل بأن استعملت مقرونةً «بأل» فهي معربة يمتنع تنوينها بسبب «أل» كما هو معروف. لا بسبب منع الصرف وكذلك عند الإضافة<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

(١) انظر ما ينصرف ص ٩٤.

(٢) حاشية الصبان ٣/٢٦٨.

(٣) المصدر السابق ٣/٢٦٨.

(٤) النحو الوافي ٤/١٩٩.

## خامساً: سحر

جاء في اللسان: «والسحر آخر الليل، قبيل الصبح والجمع أسحار والسحرة سحر، وقيل أعلى السحر، وقيل هو من ثلث الليل الآخر إلى طلوع الفجر، يقال لقيته بسحرة، ولقيته سحرة وسحرة يا هذا ولقيته سحرًا وسحرَ بلا تنوين»<sup>(١)</sup>.

وسحر ممنوع من الصرف بشروط:

(١) أن يكون ظرف زمان.

(٢) أن يراد به سحر يوم معين.

(٣) أن يكون مجردًا من أل.

(٤) أن يكون مجردًا من الإضافة.

فإذا تحققت فيه هذه الشروط امتنع من الصرف وذلك كقولنا: «قمت من النوم يوم الجمعة سحرًا».

ف«سحر» هنا ممنوع الصرف لتحقق الشروط. فهو ظرف يوم معين مجرد من أل والإضافة، منصوب على الظرفية دون تنوين، وعلة منعه العلمية والعدل، أما أنه علم فلأنه يدل على وقت معين خاص وأما أنه معدول، فلأنه عدل عن لفظ «السحر» المقرون بأل التي هي للتعريف، فكان الأصل فيه دلالة على الوقت المعين مقرونًا بأل، إلا أن العرب عدلت عن ذلك ونطقت به مجردًا منها. يقول سيبويه:

(١) اللسان فصل السين حرف الراء ١٣/٦.

«وكما تركوا صرف سحر ظرفاً، لأنه إذا كان مجروراً أو مرفوعاً أو منصوباً غير ظرف لم يكن معرفة إلا وفيه الألف واللام أو يكون نكرة إذا جردت منه، فلما صار معرفة في الظرف بغير ألف ولام خالف التعريف في هذه المواضع، وصار معدولاً عندهم كما عدلت آخر عندهم فتركوا صرفه في هذا الموضع، كما ترك صرف «أمس» في الرفع»<sup>(١)</sup>.

وجاء في المقتضب بهذا الخصوص: «فأما (سحر) فإنه معدول - إذا أردت به يومك - عن الألف واللام»<sup>(٢)</sup>.

ويقول الزجاج: «فأما «سحر» فلا اختلاف بين النحويين أن «سحر» لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، تقول «أتيك سحرًا يا هذا». و«قمت سحر» إذا أردت «أتيك السحر» الذي هو لليلتنا، فإن أردت «سحرًا» من الأسحار صرفت، قال الله عز وجل: ﴿إِلَّا آءَآلَ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُمْ بِسَحْرِ﴾<sup>(٣)</sup> وإنما لم يصرف «سحر» لأن استعماله في الأصل بالألف واللام، تقول «قمت في أعلى السحر يا هذا»، فيؤدى عن المعنى الذي كان في الألف واللام بعينه، وقد حذفنا، فاجتمع فيه أنه معرفة بغير ألف ولام، وأنه يراد به عهد الألف واللام»<sup>(٤)</sup>.

وجاء في شرح الكافية للرضي بعد أن تكلم عن الظروف المعربة غير المنصرفة والتي أروود ضمنها سحر قال: «فتعريف هذه الأسماء إذن بكونها

(١) سيبويه ٤٣/٢.

(٢) المقتضب ٣٧٨/٣.

(٣) سورة القمر، الآية: ٣٤.

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف ٩٩.

معدولة عن اللام، فهي معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت «أمس» في لغة أهل الحجاز أعني البناء إذ لو تضمنتها لبُني بناءً أمس، والدليل على كونها معدولة عن اللام أن من قاعدتهم الممهدة أن لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه، إذا لم يكن مضافاً إلا معرفاً بلام العهد سواء كانت علمياً أو لا<sup>(١)</sup> ويتابع كلامه فيقول: «بلى وجد «سحر» من جملة هذه الأسماء المعينة ممنوعاً من الصرف فاضطررنا إلى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السبيين»<sup>(٢)</sup> فسحر من الظروف المعربة غير المنصرفه للعلمية والعدل عن أل «وسحر إذا أردت سحر ليلتك فهو معدول عن الألف واللام فهو لا يصرف، تقول: لقيته سحريا هذا فاجتمع فيه التعريف والعدل عن الألف واللام، فإن أردت سحرًا من الأسحار صرفته، وإن ذكرته بالألف واللام أيضًا صرفته»<sup>(٣)</sup>.

وجاء في شرح الأشموني: «سحر إذا أريد به يوم بعينه فالأصل أن يعرف بأل والإضافة فإن تجرد منها مع قصد التعيين فهو حيثئذ ظرف لا ينصرف ولا يتصرف نحو جئت يوم الجمعة سحرًا، والمانع له من الصرف العدل والتعريف»<sup>(٤)</sup>.

وورد في مشكل إعراب القرآن للقيسي: «قوله تعالى (بسحر) إنما انصرف لأنه نكرة، ولو كان معرفة لم ينصرف، لأنه إذا كان معرفة فهو معدول عن الألف واللام، إذ تعرّف بغيرهما، وحق هذا الصنف أن يتعرف بهما، فلما لم يتعرف بهما صار معدولاً عنهما، فنقل مع ثقل التعريف فلم

(١) شرح الكافية ١/ ١٨٨.

(٢) الأصول ٢/ ٩٠.

(٣) الأشموني ٣/ ٢٦٥. انظر التصريح ٢/ ٢٢٣، الممع ١/ ٢٢.

ينصرف فإن نكر انصرف»<sup>(١)</sup> وذلك لزوال علله المانعة من الصرف. و«سحر» إذا كان معرفة، فإنه لا ينصرف ولا يتصرف، ونعني بالانصراف دخول التنوين ونعني بالتصرف نقله عن الظرفية إلى الاسمية، فإنه لم يستعمل في حالة التعريف إلا ظرفاً. وإذا نكر جاز نقله عن الظرفية إلى الاسمية<sup>(٢)</sup>.

وجاء في شرح المفصل لابن يعيش أن «سحر» من الكلمات التي لم تستعمل إلا ظرفاً لخروجها عن التمكن بتضمينها ما ليس أصلاً، ويبيّن أن «سحر» إذا أردت به سحر يومك فإنه غير متصرف ولا منصرف والذي منعه من الصرف أنه معدول عن الألف واللام معرفة، ومعنى ذلك أنه إذا أردت به سحر يومك الذي أنت فيه فتزيد فيه الألف واللام للتعريف ثم غيّر عن لفظ ما فيه الألف واللام مع إرادة معناهما كما عدل جمع في قولك جاءت النساء جمع وهو معرفة فاجتمع فيه العدل والتعريف فلم ينصرف لذلك<sup>(٣)</sup>.

وقد علمنا فيما سبق أن العدل هو نطقنا ببناء ونحن نريد بناء آخر نحو عمّر عن عامر، وزفر عن زافر، وهكذا، فهل هذا المعنى الذي أريد به التوسع في اللغة موجود في نحو سحر المنقول عن السحر إذ لا فرق بين اللفظين إلا وجود الألف واللام وعدم وجودهما؟ ويجيب ابن يعيش عن هذا التساؤل بقوله: «فالجواب أن «سَحَر» وإن كان فعلاً كما أن «السَّحَر» كذلك فإنه لما اتصلت به لام التعريف صارت لامتزاجها بما عرفته كأنها

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٣٩.

(٢) البيان في إعراب غريب القرآن ٢/ ٤٠٦.

(٣) شرح المفصل ٢/ ٤٢.

جزء منه فَجَرَّت اللام في «السَّحَر» تَجْرَى همزة أحمر وإجفيل وإخريط وتاء تجفاف وياء يرمع فلما عُدِلت «سحر» صار كأنك عدلت مثلاً من هذه الأمثلة إلى فَعَل»<sup>(١)</sup> نلاحظ مما سبق أن هذا التعليل فيه نوع من التكلف مرده أن لفظي «سحر» موجودان في اللغة وقد نطقت العرب بهما، ولكل موضعه وخصائصه البلاغية، فلماذا لا نرجع إلى المنطوق من العرب بدلاً من البحث المتكلف فيه، كي تسير القاعدة النحوية باطراد؟ وفي ذلك ما فيه من البُعد عن الواقع والحقيقة؟.

إذن خلاصة القول في «سحر» هو أنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل بالشروط السالفة الذكر، بحيث لو زال منها شرط فإنه يصرف فإن نكر انصرف نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا ءَالَ لُوطٍ نَجِينَهُمْ بِسَحْرِ﴾ لأنه قد زال السببان معاً بالتنكير، لأنه إنهما كان معدولاً في حال التعريف، وكذلك إذا دخلته الألف واللام صرفته نحو السحر، لأنك قد رددته إلى الأصل فزال العدل<sup>(٢)</sup>.

قلنا إذا زال أحد تلك الشروط فإنه يصرف وذلك لأنه لو «لم يكن لفظ «سحر» ظرف زمان بأن كان اسماً محضاً، معناه الوقت المعين دون دلالة على ظرفية شيء وقع فيه، وجب تعريفه «بأل» أو «بالإضافة» إذا أريد منه أن يدل على التعيين، ولا تصح العلمية، نقول السحر أنسب الأوقات للتفكير الهادئ وصفاء الذهن، وعجيب أن يغفل الناس عن سَحَرِهِم وأن يقضوا سَحَرَهُم نائمين<sup>(٣)</sup>.

(١) نفس المصدر ٤١/٢-٤٢

(٢) شرح المفصل ٤٢/٢، شرح الكافية ١/٦٦.

(٣) النحو الوافي ٤/١٩٦.

وكذلك إن لم يدل على التعيين وذلك بأن تريد به «سحرًا من الأسحار صرفته لأنه غير معدول، ألا ترى أنك تقول: جاء زيد في ليلة سحرًا، وقيمت مرة سحرًا، وكل سحرٍ طيب فهذا منصرف»<sup>(١)</sup>.

«وإن كان ظرفًا معينًا لكنه غير مجرد من «أل» و«الإضافة» وجب صرفه كذلك نحو: سأسافر يوم الخميس من السحر إلى العصر، أو أعود يوم السبت سحره»<sup>(٢)</sup>.

ومن الحالات التي يصرف فيها «سحر» ما أورده سيبويه فهو يقول «وكذلك» «سحر» اسم رجل تصرفه وهو في الرجل أقوى لأنه لا يقع ظرفًا ولو وقع اسم شيء وكان ظرفًا ولو وقع اسم شيء وكان ظرفًا صرفته وكان كأمس لو كان أمس منصوبًا غير مكسور<sup>(٣)</sup>.

وعلق السيرافي على هذا فقال: «قوله وهو في الرجل أقوى إلخ..» يعني لو سمينا وقتًا من الأوقات أو مكانًا من الأمكنة التي تكون ظرفًا بسحر وجعلناه لقبًا له لانصرف، لأنه ليس هو بالشيء المعدول، وكان كأمس لو سميت به.

وقوله: «وهو في الرجل أقوى» يعني أن الصرف في الرجل أقول لأنه لا يقع ظرفًا<sup>(٤)</sup>.

وجاء في المقتضب حول تسمية الرجل بسحر: «فإن سميت به رجلاً

(١) المقتضب ٣/ ٣٧٨.

(٢) النحو الوافي ٤/ ١٩٦.

(٣) سيبويه ٢/ ٤٤.

(٤) شرح السيرافي على سيبويه ٢/ ٤٤.

فلا اختلاف في صرفه، فيقال لسيبويه: «ما بالك صرفت هذا اسم رجل، ولم تفعل مثل ذلك في باب «أخر»؟ فمن حجة من يحتج عنه أن يقول: إن «أخر» على وزن المعدول، وعدل في باب النكرة، فلما امتنع في النكرة كان في المعرفة أولى. وأما أنا فلا أرى الأمر فيها إلا واحداً، ينصرفان جميعاً إذا كانا لمذكر، وترجع آخر إذا فارقه العدل إلى باب صُرِدَ ونُغِرَ»<sup>(١)</sup>.

فالمبرد لم يفرق بين «سحر» و«أخر» في حالة تسمية الرجل بهما إذ يصرفهما جميعاً دونما تفريق بينهما، بينما فرق سيبويه حيث صرف سحر عند التسمية به ومنع في باب «أخر»؛ لأنه نظر إليه على أنه أصل الباب وعلى وزن فُعَل.



---

(١) المقتضب ٣/٣٧٩.

## «الاختلاف في إعراب «سحر» وبنائه»

هناك اختلاف بين النحاة في «سحر» أمعرب هو أم مبني؟ وما علة إعرابه إعراب ما لا ينصرف؟ ولماذا قال بعض النحاة ببنائه؟. ويلاحظ أن الرأي السائد هو القائل بأنه معرب إعراب ما لا ينصرف وهو رأي الجمهور، وعلة بنائه عندهم كما رأينا فيما سبق هو العلمية والعدل، وعرفنا أن العدل المقصود في «سحر» هو عدله عن الألف واللام. بينما ذهب آخرون إلى أنه ممنوع للعدل وشبه العلمية وهو اختيار ابن عصفور. وقال السهيلي على نية الإضافة وذكر الشلوين الصغير أنه على نية أل، فعلى هذين القولين ليس من باب ما لا ينصرف<sup>(١)</sup> وذلك لفقدان العلمية أو شبهها من الاسم، والعلمية كما نعلم علة قوية لمنع الاسم من الصرف.

(١) إذن رأي الجمهور أنه معرب إعراب ما لا ينصرف للعدل والعلمية أو شبهها.

(٢) ذهب السهيلي والشلوين الصغير إلى أنه معرب مصروف أما مسألة عدم تنوينه فقد اختلفا فيها فذهب السهيلي إلى أنه على نية الإضافة وذهب الشلوين الصغير إلى أنه على نية أل<sup>(٢)</sup>.

(٣) الرأي الثالث في «سحر» هو القائل ببنائه وهو رأي أبي الفتح ناصر ابن أبي المكارم المطرزي تلميذ الزمخشري، وعلل رأيه هذا بأن «سحر»

(١) الارتشاف ١/ ٩٥، التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٣.

(٢) الهمع ١/ ٢٩.

تضمن معنى الحرف «اللام» فبُني لذلك كما بُني «أمس» عند الحجازيين<sup>(١)</sup>،  
وذهب ابن الطراوة هذا المذهب «ونصره أبو حيان فقال الفرق بين سحر  
وأمس عندي يعسر»<sup>(٢)</sup>.

### الرد على هذا الرأي:

وقد رُد على هذا الرأي القائل ببناء «سحر» من عدة أوجه:

(١) أنه لو كان مبنياً لكان غيرُ الفتح أولى به لأنه في موضع نصب فيجب  
اجتناب الفتحة فيه لثلاثتهم الإعراب كما اجْتُنِبَتْ في «قَبْلُ وبعْدُ والمنادى  
المبني»<sup>(٣)</sup>.

(٢) ومنها أنه لو كان مبنياً لكان جائزَ الإعراب جوازَ إعراب «حين» في  
قوله: «على حينٍ عاتبت المشيب على الصبا».

(الشاهد فيه ههنا في «على حين» حيث يجوز فيه الإعراب والبناء على  
الفتح) لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضاً، وكأن يكون علامة  
إعرابه تنوينه في بعض المواضع، وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء، وأن  
فتحته إعرابية وأن عدم التنوين إنما كان من أجل منع الصرف»<sup>(٤)</sup>.

(٣) ومنها أن دعوى منع الصرف أسهل من دعوى البناء؛ لأن البناء أبعد  
من الإعراب الذي هو الأصل في الأسماء، ودعوى الأسهل أرجح من  
دعوى غير الأسهل، وإذا ثبت أن «سحر» غير مبني ثبت أنه غير مضمن  
معنى حرف التعريف، وإنما هو معدول عما فيه حرف التعريف، والفرق

(١) انظر الارتشاف ١/٩٥، التصريح ٢/٢٢٤، الهمع ١/٢٨، الأشموني ٣/٢٢٦.

(٢) الهمع ١/٢٨.

(٣) التصريح ٢/٢٢٤، الصبان ٣/٢٦٦، الهمع ١/٢٨.

(٤) التصريح ٢/٢٢٤، الصبان ٣/٢٦٦.

بين التضمين والعدل، أن التضمين استعمال الكلمة في معناها الأصلي مزيداً عليه معنى آخر، والعدل تغيير صفة اللفظ مع بقاء معناه، وعند صدر الأفاضل وارد على صيغته الأصلية، ومعناها وهو التنكير مزيداً عليه معنى حرف التعريف<sup>(١)</sup>.

فهذه هي الردود التي رد بها العلماء على رأي أبي الفتح المطرزي وتتلخص بأنه لو كان مبنياً لكان بناؤه غير الفتح لئلا يلتبس الأمر بالنصب حيث هو ظرف منصوب. وكذلك لو كان مبنياً لكان جائز الإعراب إذ البناء لا يمنع الإعراب في الظروف خاصة كما رأينا في «حين» وعلمنا أيضاً أن المنع أسهل من البناء لأن الأصل في الأسماء هو الإعراب بالتّونين (الصرف) ثم يأتي بعده الإعراب دون تّونين (المنع من الصرف) في المرتبة التالية. وذلك بعد التغييرات التي تحدث في الاسم لتمنعه من الصرف كما يقول النحاة.

وبعد هذين الإعرابين الأصليين يأتي البناء حين يشبه الاسم جانباً من جوانب الحروف التي تستدعي بناء الاسم، وبما أن المنع أقرب إلى الأصل وأسهل، فإننا نرجح هذا الأسهل ونقويه.

(٤) رابعاً أنه لا معرب ولا مبني، وهي مفروضة في «سحر» المراد به معين المَجْعول ظرفاً، فإن نُكِّر صرف، وإن أريد به معين ولم يجعل ظرفاً قُرِنَ بِأَلٍ أو أُضِيفَ وَجوباً كما صرح به الدماميني<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

---

(١) التصريح ٢/ ٢٢٤.

(٢) حاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٢٦٦.

## الواقع اللغوي

علمنا مما ذكر أن الأعلام المعدولة نوعان «فَعَلٌ» «كعمر وزفر ومضر» وهي تمنع من الصرف بالاتفاق. و«فَعَالٍ» كحذام وقطام وفيه اختلاف بين أهل الحجاز وبني تميم، فالحجازيون بينونه على الكسر، وأما بنو تميم فإنهم قالوا: إذا لم يكن العلم مختوماً بالراء كحذام وقطام فإنهم يعربونه إعراب ما لا ينصرف، وأما المختوم بالراء كسفار ووبار فإنهم بينونه على الكسر مثل الحجازيين.

وقد أوردت هذه القاعدة؛ لأنه كما سنرى قد استعمل العلم المختوم بالراء ممنوعاً من الصرف كما في قول «ليد»:

بل ما تذكر من نوازٍ وقد نأت وتقطعت أسبابها ورمائمها<sup>(١)</sup>  
وقال في بيت آخر:

أولم تكن تدري نوازٍ بأنسي وَصَّالٍ عقِدِ حبائلٍ صرائمها<sup>(٢)</sup>

بينما جاءت «نوار» مصروفة في البيت التالي وهو «أبي الحنَّان»:

ولو سمعتُ تدللُّها نوازٍ تَبَيَّتُ بمشْرِفِ نائي الشَّامِ<sup>(٣)</sup>

وجاء عند «أعشى باهلة» كلمة «مضر» على وزن «فعل» إذ ذكرها

بقوله:

(١) الجمهرة ١/٢٩٦.

(٢) الجمهرة ١/٣١٩.

(٣) شرح الهذليين ٢/٨٩٨.

تأتي على الناس لا يلوى على أحدٍ حتى أتتنا وكانت دوننا مُضْرٌّ<sup>(١)</sup>

وقد ورد هذا البيت في «الأصمعيات» لنفس الشاعر، ولكن مع اختلاف بسيط وهو جعل «التقينا» بدلاً من «أتنا» في بداية الشطر الثاني<sup>(٢)</sup>.

ومن هذه الأعلام أيضًا «جُشَم» الذي أورده «الكلحبة» في بيت شعر ذكر في «الأصمعيات» يقول فيه:

تسائلني بنو جُشَمَ بنِ بكرٍ  
أغراءُ العَرادةُ أم بهيم<sup>(٣)</sup>

\* \* \*

---

(١) الجمهرة ٢ / ٧١٠.

(٢) الأصمعيات ٨٩.

(٣) المفضليات / ٣٣.

## الأعلام المعدولة

عدد الأبيات ٦ أبيات موزعة على النحو التالي:

أبيات من جمهرة أشعار العرب.	٣	١
بيت واحد من المفضليات.	١	٢
بيت واحد من الأصمعيات.	١	٣
بيت واحد من شرح أشعار الهذليين.	١	٤

## جدول الأسماء المصروفة

اسم الشاعر	عدد مرات الصرف	الكلمة المصروفة	الرقم
أبو الحنان	١	نوادير	١